



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية



فعالية السياسة النقدية في الجزائر دراسة تحليلية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

إلهام لعور سطايجي

من إعداد:

سميرة دويمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أمال بوعفار	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	رئيسا
إلهام لعور سطايجي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	مشرفا
حدة أوضايفية	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

فعالية السياسة النقدية في الجزائر دراسة تحليلية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

إلهام لعور سطايجي

من إعداد:

سميرة دويمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أمال بوعفار	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	رئيسا
إلهام لعور سطايجي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	مشرفا
حدة أوضايفية	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023

الإهداء

انتهت رحله التي مضت سنتين عديدة وختمتها بهذا العمل المتواضع الذي اهديه إلى:

من أرضعتني بالحبه والحنان والتي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من احترقت لتنير دربي إلى فترة عيني
"أمي الغالية" أطال الله في عمرها.

إلى من أحمل اسمه بافتخار قدوتي في الحياة الكوفة الذي لا يميل "أبي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى من مدوني بالعون وحفزوني على التقدم إخوتي الأعماء.

إلى برعمتي و ملاكي الصغير إبنة أختي "ميسم أيلين".

إلى جميع أصدقائي وكل من ساندني في انجاز هذا العمل.

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعمم مذكري إلى هؤلاء أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

سميرة

الشكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

".... ربي أوزعنا أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان العمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

صدق الله العظيم

الحمد لله نعمده ونشكره على توفيقه لنا ومنه عليا لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على حبيبنا المصطفى محمد ﷺ.

اعترافا بحسن الجميل وحسن الصنع أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وثناء الاحترام والتقدير إلى أستاذتي ومشرفتي "عور سطايعي الهام" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وكل النواحي الشديدة هو القيمة التي قدمتها لي في سبيل إتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى كل الأعضاء اللجنة على قبول مناقشه مذكرتي.

ولا يفوتني أن اشكر والدي الكريمين على الدعم المادي والمعنوي المتواصل.

وفي الأخير جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وكل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب وبعيد.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) وذلك من خلال معرفة مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم التوصل إلى أن السياسة النقدية في الجزائر كانت فعالة في تحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار، في حين عجزت عن تحقيق هدف الرفع من معدل النمو وتحقيق معدلات بطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم، البطالة.

Abstract :

This study aimed to analyse the effectuions of Alegria's monetary police during the period (2000-2022), This Is theasgh knowing the effectiveness of monetarg Policy, unrtrunents in achieuing their objectioes, using the analylycal dexrtqture approach.

Monetarg Policy was fond to be effectiue Is achieuing the goal of stubilizing the overall of prace unhile failing to neet the goal of increasing ecanomic grauith cate, achoeving Law unemployment rate and balancing the talance of payements, adirant.

Key words : monetary Policy, monetary mass, rebate rate, unemployment.

فهرس المحتويات

	الشكر
	الاهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
أ- ت	مقدمة
32-04	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة النقدية
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مفاهيم نظريه حول السياسة النقدية
06	المطلب الأول: ما هي السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى
08	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها
16	المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية وقنوات ابلاغها
19	المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في إطار النظريات النقدية
19	المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في النظريات النقدية
23	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
29	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة
29	المطلب الأول: الدراسات المحلية
30	المطلب الثاني: الدراسات العربية
31	المطلب الثالث: القيمة العلمية المضافة

32	خلاصة الفصل الأول
62-33	الفصل الثاني: تحليل فعالية السياسة النقدية في الجزائر 2000 الى 2022
34	تمهيد
35	المبحث الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر
35	المطلب الأول: قانون النقد والقرض 10 /90
36	المطلب الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض 10 /90
40	المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في الجزائر 2000 الى 2022
40	المطلب الأول: تحليل الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر 2000 الى 2022
46	المطلب الثاني: تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر 2000 الى 2022
60	المطلب الثالث: عوامل نجاح وضعف السياسة النقدية في الجزائر
62	خلاصة الفصل الثاني
63	خاتمة
67	قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
01	تطور الكتلة النقدية في الجزائر من 2000 الى 2022	41
02	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 2000 الى 2022	44
03	تطور معدل اعاده الخصم في الجزائر 2000 الى 2022	47
04	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر 2000 الى 2022	48
05	تطور إليه استرجاع السيولة بالمناقصة في الجزائر 2000 الى 2022	50
06	تطور تسهيلات الودائع المغلفة بالفائدة في الجزائر 2000 الى 2022	51
07	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2000 الى 2022	52
08	تطور معدل البطالة في الجزائر 2000 الى 2022	54
09	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2000 الى 2022	56
10	تطور معدل التضخم واستهداف معدل التضخم في الجزائر 2000 الى 2022	58

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	المربع السحري لكالدور	01
24	فعالية السياسة النقدية وفق LM و IS	02
25	منحنى هيكس هانس	03
27	انتقال منحنى LM في التحليل النقديون	04
27	انتقال منحنى IS من التحليل النقديون	05
28	فعالية السياسة النقدية وفق نموذج LM و IS	06
53	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2000 الى 2022	07
55	تطور معدلات البطالة في الجزائر 2000 الى 2022	08
57	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2000 الى 2022	09
59	تطور معدلات التضخم والتضخم المستهدف في الجزائر 2000 الى 2022.	10

مقدمة

مقدمة

تحتل السياسة الاقتصادية مكان هامه بين السياسات الأخرى، نظرا للدور الجوهري الذي تلعبه من التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية، وتعد السياسة النقدية جزء منها والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي في شتى المجالات الاقتصادية، حيث حظيت هذه الأخيرة باهتمام واسع وكبير في الفكر الاقتصادي والنظريات النقدية، في البداية الأولى التي تبلورت فيها معالمها كانت بظهور المدرسة الكلاسيكية، ثم جاء كنز في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية أكثر فعالية، ولكن سرعان ما استرجعت مكانتها على يد "فريدمان" وازدادت الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكرة الاقتصادي أكثر وأكثر.

والجزائر كغيرها من الدول التي اهتمت بالسياسة النقدية وأعطتها مكانه في النظام المصرفي في ظل المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها، وكان لزاما عليها البحث عن مجموعه من الحلول للخروج من هذه الدائرة وهي القيام بالعديد من الإصلاحات في النظام المصرفي، الذي اتخذ حله جديدة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 وخاصة بعد الإصلاحات التي جاء بها الذي أولى أهميه كبيره إلى السياسة النقدية، واعتمد على أدواتها لمواجهة المشاكل الاقتصادية سعيا منه لتحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق أهدافها النهائية المتعلقة بتحقيق النمو الاقتصادي، مكافحه البطالة، استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق فائض في الميزان التجاري، من خلال التحكم في الكتلة النقدية ومكوناتها.

وتلعب السياسة النقدية في الجزائر دورا فعالا ومهما للمساعدة في تحقيق أهداف الاقتصاد، ويمكن تجسيد هذه الفعالية أكثر من خلال أدواتها وأهدافها النهائية في ظل قانون النقد والقرض وهذا ما تسعى لإبرازه من خلال هذا البحث.

الإشكالية:

خلال ما سبق يتضح معالم الإشكالية الذي نريد معالجتها فيما يلي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2022؟

الأسئلة الفرعية:

من اجل تبسيط الإشكالية قمنا بطرح مجموعه من التساؤلات الفرعية:

- ما هي الأدوات التي اعتمدت عليها السياسة النقدية في الجزائر؟

- متى تتحقق فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟

- هل تعتبر السياسة النقدية المتبعة في الجزائر فعالة في استهداف التضخم خلال الفترة 2000 إلى 2022؟

-هل استطاعت الجزائر التحكم في الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2022 ؟

مقدمة

فرضيات البحث:

من اجل دراسة الموضوع قمنا بوضع جملة من الفرضيات على النحو التالي:

فرضية 1: اعتمدت السياسة النقدية في الجزائر على أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة وبشكل كبير الأدوات الغير مباشرة بعد إصلاحات قانون النقد والقرض.

فرضية 2: تتحقق فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال تحقيقها لأهداف المسطرة من قبل البنك المركزي.

فرضية 3: السياسة النقدية في الجزائر فعالة في استهداف التضخم خلال الفترة 2000-2022.

فرضية 4: استطاعت الجزائر التحكم في الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2022 .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع منها:

- يرجع اهتمامي بالموضوع لارتباطه الوثيق بتخصص اقتصاد نقدي وبنكي الذي كان محل دراستي لسنوات.
- الرغبة في تنميه معارفي الشخصية في موضوع السياسة النقدية.
- الرغبة في معرفه كيفية تحكم السلطة النقدية في أدواتها وكيفية تحقيق أهدافها المسطرة.

أهداف الدراسة:

يهدف إلى:

- محاوله تحليل مدى فعاليتها لسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار مع إسقاطه على حاله الجزائر.
- معرفه طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى.
- محاوله تحليل الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر.
- محاوله تقييم أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تقديم دراسة تحليلية عن موضوع فعالية السياسة النقدية في الجزائر، ومعالجه مختلف المشاكل التي تمس الاقتصاد كالتضخم والبطالة...

حدود الدراسة:

مقدمة

- من حيث الإطار المكاني: يتناول البحث السياسة النقدية في الجزائر.
- من حيث الإطار الزمني: قمنا بدراسة السياسة النقدية خلال الفترة 2000 إلى 2022.

منهج الدراسة:

قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الوقوف على مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية واهم النظريات المفسرة لها، وكذلك المنهج التحليلي لتقييم وتحليل فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو انجاز أي بحث صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث الذي واجه اختياره عدة صعوبات سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي ولعل أهمها:

- اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر لأخر، مما يؤدي إلى إرباك الطالب.
- اختلاف النتائج المتوصل إليها، خاصة بما يتعلق بالنسب المئوية.

هيكل الدراسة:

قسمنا الدراسة إلى جانب المقدمة والخاتمة إلى فصلين:

سنتناول في الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسة النقدية، في ثلاثة مباحث سنتطرق في المبحث الأول: إلى مفاهيم نظريه حول السياسة النقدية، وفي المبحث الثاني: سنتناول السياسة في الفكر الاقتصادي وخصص المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة.

وسنتطرق في الفصل الثاني: الإطار التحليلي لفعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2022 وينقسم بدوره إلى مبحثين سنتناول في المبحث الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر وخصص المبحث الثاني: لواقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2022.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسة النقدية

تمهيد:

لقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الازمات النقدية فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت عمل البنوك المركزية بصفة عامة، ولذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة فهي تهدف الى دعم التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المناسبة لتحقيق سياسة نقدية فعالة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى 3 مباحث: حيث تناولنا في المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة النقدية والذي يتضمن ماهية السياسة النقدية أهدافها، أنواعها وأدواتها اللازمة.

أما في المبحث الثاني: فتطرقنا الى فعالية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي من خلال معرفة الفعالية النقدية للسياسة النقدية عند كل من الكلاسيك كينز والنقديون.

في حين تناولنا في المبحث الثالث أهم الدراسات العلمية السابقة والمتعلقة بموضوع دراستنا بالإضافة الى القيمة المضافة لبحثنا.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والتي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة مما جعلها تشكل مجال الكثير من البحوث والعديد من الدراسات، ومن خلال هذا المبحث سنحاول الى ابراز أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة النقدية وذلك بوضع كل من تعاريفها المختلفة أدواتها وقنوات ابلاغها.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب لتعريف السياسة النقدية وإبراز علاقتها بالسياسات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

رغم اتفاق حول مضمون السياسة النقدية الا أن إعطاء تعريف موحد ومحدد لها بعد امرا صعبا لذلك سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف التالية.

- تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات الغير نقدية التي تهدف للتأثير في النظام المصرفي.¹
- تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها والتأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج الناجمة عنه من حيث ما يسعى بخلق النقود.²
- مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان.³
- ومن التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها: مجموعة الإجراءات والتدابير الإجرائية التي تقوم بها السلطات النقدية (البنك المركزي) لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الاقتصاد.

الفرع الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى

إن السياسة النقدية تعمل على تحقيق أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع لوحدها التكفل بذلك فهي تحتاج الى مساعدة عدة سياسات ومن هذا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية.

1- السياسة الاقتصادية

¹ عبد المنعم سيد علي، نزار سعدالدين العبسي، النقود والمصارف والأموال المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 351.

² سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، ط1، الدار الجامعية الإسكندرية، 2018 - 2019، ص 77.

³ جبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 199.

حيث تعرف السياسة الاقتصادية على أنها: "مجموعة من الوسائل والتقنيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية".¹

ومن خلال التعريف نلاحظ أن السياسة الاقتصادية تتضمن العديد من السياسات كالسياسة النقدية والمالية ... وغيرها.

ومن هنا تبدو لنا العلاقة كبيرة بين السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية باعتبار أن هذه الأخيرة تعد إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وآداه من أدواتها وهي جزء من أجزائها العملية المتعلقة بالمجال النقدي والائتماني.

كما يجب أن لا نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع تلك السياسة، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم بإحدى أدواتها لامتناسق فائض القوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية ادخارية وأيضا تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات وتستخدم أيضا لحماية الإنتاجية المختلفة حتى يقضي على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.²

2- بالسياسة المالية:

حيث تعرف السياسة المالية بأنها: تتمثل في مجموعة من الأهداف والبرامج التي ينبغي الدولة تحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات العامة والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة.³

على الرغم من اختلاف السياسة النقدية عن السياسة المالية من ناحية الإجراءات والأدوات المستخدمة لتحقيق الأهداف الخاصة بكل منهما، فإن هناك مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية ترتبط إلى حد كبير ببرنامج الحكومة كذلك التي يتم اتخاذها للتأثير في حجم وتكلفة الأموال التي يقدمها النظام المصرفي للقطاعين الخاص والعام ذلك من خلال تغيير حجم الاحتياطي الإلزامي بالبنوك التجارية أو بواسطة تغيير معدل إعادة

¹ صالح صالحي، مداخلة أدوات السياسة النقدية والمالية لترشيد دور الصرفة الإسلامية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية 18 - 19 - 20 أفريل 2010، ص 08.

² الشيخ أحمد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2012 - 2013، ص 16.

³ حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي الباي، سيدي بلعباس 2016 - 2017، ص 71.

الخصم وإجراءات عمليات السوق المفتوحة كما ينعكس التغيير في عجز الموازنة في تغير حجم السندات الحكومية المصدرة لأغراض تمويل العجز المالي.¹

فالرابطة بين السياستين النقدية والمالية ضعيفة جدا في الاقتصاديات الصناعية الرئيسية فالسياسة المالية في هذه الاقتصاديات ضعيفو الأثر على تقديرات التضخم كما أن السياسة النقدية فيها تمارس أثرا طفيفا على عجز الموازنة وبالنسبة للرابطة بين السياسة النقدية والمالية في اقتصاديات اليوم تؤثر السياسة النقدية على القيمة المستحقة من خلال تأثيراتها على مستوى الأسعار وعلى أسعار السندات وبالتالي على تكلفة خدمة الدين، أما السياسة المالية فتؤثر على الطلب الكلي وبالتالي فإن وضعية السياسة المالية تؤثر على فعالية السياسة النقدية حتى لو لم يكن لقواعد السياسة النقدية تبعية صريحة للمتغيرات المالية وقد بين Woodford بأن البنوك المركزية المسؤولة عن الحفاظ على استقرار الأسعار ولا تستطيع أن تكون حيادية ولا تكثر لتقديرات السياسة المالية واتجاهاتها.²

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها

تسطر الحكومة المعاصرة عدة أهداف تسعى من خلالها تحقيق سياسة نقدية فعالة وتمثل هذه الأهداف في أهداف أولية، وسيطيه ونهائية بالإضافة إلى أدواتها المختلفة.

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية: تتمثل فيما يلي:

أولا: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها هذه الأهداف العملية تسعى بالأهداف الأولية.³

1- المجمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة وتعود الودائع اما الاحتياطات المصرفية فتشمل الودائع البنوك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة وهي تمثل الاحتياطات الإجمالي مطروحا

¹فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2017 - 2018، ص 07.

²محمد محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتحفيط، جامعة دمشق، سنة 2000، ص 37.

³أحمد وليد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 20.

منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة في البنوك الأخرى أما الاحتياطات غير المقرضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية (كمية النقود المخصومة).¹

2- ظروف سوق النقد:

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان ويعني ذلك قدرة المقترضين وموافقهم السريعة والبسيطة في معدل الائتمان ومدى ارتفاع او انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى وسعر الفائدة الأرصدة البنكية تتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم الى يومين ما بين البنوك.²

ثانيا: الأهداف الوسيطة

تعرف الأهداف الوسيطة بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية التي من خلال ضبطها يمكن الوصول الى الأهداف في مستوى معدلات الفائدة، سعر الصرف، والمجمعات النقدية.³

1- معدل الفائدة:

تعتبر معدلات الفائدة أحد أهم محددات الطلب على النقد بالنسبة للمشروعات فهو خيار في منتهى الدقة، فمن جهة هناك صعوبة كبيرة في تحديد معدل الفائدة المناسب للاقتصاد ومن جهة ثانية فنقلبات معدلات الفائدة تؤثر في الاستقرار الاقتصادي داخليا (استثمارات المؤسسات) وخارجيا حركات (رؤوس الأموال) وفي كل الأحوال يجب أن تكون هذه المعدلات إيجابية تؤدي الى الاستقرار إذا يرى بعض الاقتصاديين أن استقرار معدلات الفائدة في الأجل القصير تشجع عملية الاستثمار ولنمو المنتظم.⁴

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المنظورة أبرزها هي:⁵

• **المعدلات الرئيسية:** وهي معدلات النقد المركزي أي معدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك

التجارية كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

¹ اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2010 - 2011، ص ص 38 - 39.

² محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، جوان 2012، ص 465.

³ بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008 - 2009، ص 103.

⁴ شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017 - 2018، ص 25.

⁵ معمري ليلي، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة أكلي محند أ لحاج بويرة، 2020 - 2021، ص 24.

• **معدلات السوق النقدية:** وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول منها إيداع أوراق الخزينة ... إلخ).

• **معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل:** وهي المعدلات التي تصدر على أساسها السندات.

• **معدلات التوظيف في الأجل القصير:** (حسابات على الدفاتر، ادخار سكني ... إلخ)

• **المعدلات المدنية:** وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

تتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يقرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

2- سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى

لقد أخذ هذا الغرض الوسيط مع بداية التسعينات مكانة هامة جدا فهو يعبر عن الأحوال الاقتصادية لدولة ما، وبالمحافظة على سعر الصرف تقريبا في المعدل الذي يضمن تعادل القدرات الشرائية عن طريق تدخل البنك المركزي في سوق الصرف مثلا فإنه يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام، فيمكن بلد أن يخفض من قيمة عملته مثلا لتشجيع صادراته، كما يمكنه من رفع قيمتها للتقليل من حجم حدة التضخم وهو ما يتفق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية محاربة التضخم.¹

3- المجمعات النقدية:

وهي مؤشرات إحصائية لقياس كمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الاعوان الماليين المقيمين على الانفاق وعدد المجمعات النقدية على صلة وثيقة بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الخدمات المصرفية والمالية، فالنقديون يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية قريب من معدل نمو الاقتصاد الوطني هذا يمثل هدف مرغوب فيه للسلطة النقدية كما يرون بأنه عندما يكون معدل نمو مستقر للكتلة النقدية ما بين 3% و5% وهو أفضل وسيط لأحداث التوازن والاستقرار الاقتصادي بسبب الفوائد التي يحققها.²

ومنه يقصد بالمجمعات النقدية عرض النقد M التي تكون أساسا من M_1 ، M_2 ، M_3 .³

M_1 : تعبر عن النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.

¹ شلومو حسينة، أثر انتقالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، فرع بنوك ومالية، جامعة الجزائر 2001، ص 15.

² بلعاش ميادة، أثر المصرفية الإلكترونية على السياسة النقدية، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014 - 2015، ص 118.

³ سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2018 - 2019، ص 08.

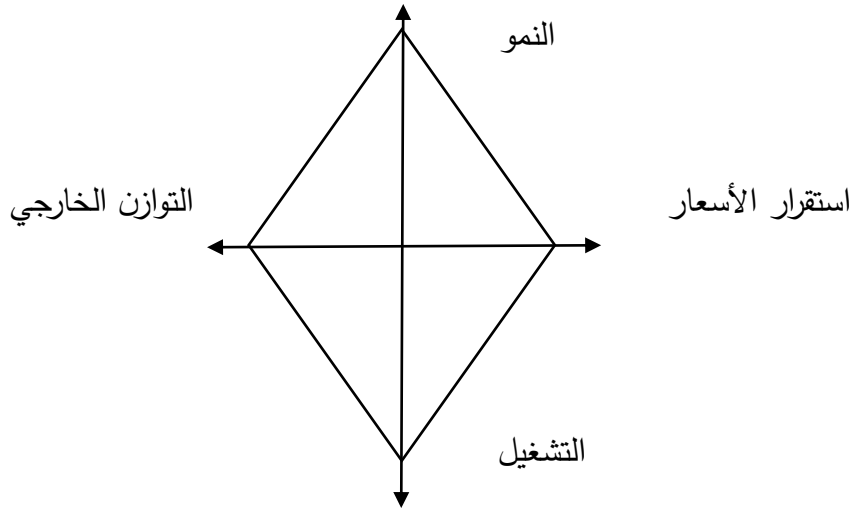
M_2 : تعبر عن $M_1 +$ الودائع الجارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه لدى البنك المركزي والسلوك الأخرى ما عدا البنوك المتخصصة.

M_3 : تعبر عن $M_2 +$ الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية ويطلع عليها اجمالاً بالمسح النقدي.

4- الأهداف النهائية

تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استقرار الأسعار وكذلك تحقيق معدلات عالية من العمالة بالإضافة الى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة على استقرار ميزان المدفوعات هذه الأهداف يطلق عليها بالمرجع السحري لكالدور والتي يمكن ابرازه في الشكل التالي:¹

الشكل 1: المرجع السحري لكالدور



المصدر: نصر الدين بوعمامة، محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 85.

وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف النهائية والرئيسية الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي:²

¹بروشا كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018 - 2019، ص 3.

²بشكير عابد، نمذجة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2009 - 2010، ص 48.

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

يعمل هذا الهدف على محاربة التغيرات العنيفة على مستوى الأسعار وذلك لما ينتج عنه من اخطار، مما يؤدي الى تقلبات واسعة في قيمة النقود ومن ثم التذاتير سلبا على توزيع الدخل والثروات وتخفيض الموارد الاقتصادية، ان تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أصبح أهم أهداف السياسة النقدية، وذلك لان التضخم يخلق حالة من عدم التأكد، الأمر الذي يعرقل عملية النمو الاقتصادي بوجه عام، فالارتفاع المستمر للأسعار يزيد من صعوبة عملية اتخاذ القرار من قبل المستهلكين والوحدات الإنتاجية والحكومية وفي ظل بيئة تضخيمية يصعب على الوحدات الإنتاجية والحكومية، وفي ظل بيئة تضخيمية يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل القدر المناسب من الاستثمارات المستقبلية، الأمر الذي يصيب عمليات الإنتاج بالارتباط وعدم الاستقرار وقد ينشأ التضخم بعض التوترات الاجتماعية الناجمة عن المنافسة بين فئات المجتمع المختلفة، حيث تسعى كل فئة الى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل بنا يتناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار.¹

2- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية وعادة ما تكون سنة، ويجسد ميزان المدفوعات لدولة ما. علاقتها النقدية والمالية والتجارية مع بقية دول العالم، ويكون هذا الميزان في صالح الدولة عندما يكون استلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح وتعسى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي الى جعل ميزان المدفوعات في صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطياتها من العملة الصعبة.²

3- تشجيع النمو الاقتصادي

تسعى جميع حكومات العالم الى تحقيق هذا الهدف ويقصد بالنمو زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة الى أخرى وينتج عنه زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي حيث تحدث السياسة النقدية تغيرات في الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في عرض النقود بواسطة التحكم في سعر

¹ عز الدين نادية، أثر التسيير الكمي على استقرار النظام المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019-2020، ص 08.

² زواوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2015 - 2016، ص 19.

الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الاستثمار حيث أن السياسة النقدية التوسيعية تستطيع المحافظة على سعر الفائدة منخفضة مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار و النمو الاقتصادي.¹

4- تحقيق التشغيل الكامل:

وقد عرف "بير فرديج" Per frdj "التوظيف الكامل بأنه وجود وظائف خالية تزيد عدد العاطلين، أما الاقتصادي بيرنس burns فقد عرف التوظيف الكامل على أنه عدد الوظائف الشاغرة بالأجور السائدة يكون بنفس حجم العاطلين وأن سوق العمل منظم بحيث أن كل شخص قادر ومستعد ويبحث عن العمل بالفعل يستطيع أن يحصل على العمل بعد فترة وجيزة أو بعد الحصول على التدريب.²

تهدف السياسة النقدية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الوصول الى مستويات الاتفاق الكلي المطلوب لغرض تحقيق أقصى قدر في السعر الكامل وبأقل الأسعار الممكنة.³

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

تقوم السياسة النقدية على مجموعة من الأهداف التي تسعى الى تحقيقها ولكي يتم ذلك لابد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك باختلاف أنواعها حيث يمكن تصنيفها الى أدوات مباشرة وغير مباشرة بالإضافة الى الأدوات الحديثة.

1- الأدوات الكمية (غير مباشرة)

الأسلوب الكمي من الوسائل التي تحكم بها البنك المركزي في كمية الائتمان التي تمنحه البنوك وذلك من خلال:

1-1 عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية (البورصة) بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والتجارية والأوراق المالية الحكومية (أدوات الخزينة) والديه من احتياطي من العملات الأجنبية

¹ حمداني معمر، بناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 55.

² فاطمة الزهراء خبازي، اقتصاد المعرفة ودورها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية المربع السحري للدور، المؤتمر العلمي الثالث، لعلوم المعلومات قسم العلوم الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 10 - 11 أكتوبر 2017، ص 317.

³ لورة باسم بشير الساعور، أوس فخر الدين الجويجاتي، دراسة قياسية لبعض متغيرات السياسة النقدية وأثرها على المؤشر العام للأسعار، مجلة اقتصاد الاعمال، المجلد 02، العدد 01، جامعة الموصل 2022، ص 12.

والذهب، وذلك بهدف التأثير على حجم الائتمان والعرض الكلي للنقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة.¹

2-1 نسبة الاحتياطي القانوني:

ينص التشريعات المنظمة لعمل البنوك في معظم الدول بأن يحتفظ كل بنك تجاري بنسبة معينة من ودائعه في شكل رصيد لدى البنك المركزي.²

تستخدم هذه السياسة من طرف البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي، حيث يستطيع استخدامها في التأثير على احتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلد، فعندما يكون هدف هذه السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي للضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك.³

3-1 سعر إعادة الخصم:

يعتبر سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد ويقصد به الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية تستخدمها لأغراض منح الائتمان للأفراد والمؤسسات.⁴

عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فإن ذلك يعني ضمناً رفع كلفة حصول البنك على الأموال وبالتالي يقوم البنوك بدورها في رفع الأسعار، فائدة الأقرض الممنوحة لعملائها لما يعني سياسة انكماشية في حين تقوم البنوك المركزي في حالة سياسة توسعية بخفض سعر الصرف وبالتالي تشجيع البنوك على خفض أسعار الإقراض لعملائها.⁵

2- الأدوات الكيفية (المباشرة)

وهذه الأساليب تهدف إلى التأثير في تدفق القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة كمجمع الإنسان الإنتاجي والتصنيف على الائتمان الاستهلاكي، أو مجمع القروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل والتميز

¹ عبد اللطيف حدادي، الياس صالح، السياسة النقدية كآلية لمكافحة التضخم في الجزائر، مجلة الدراسات، العدد الاق، جامعة المركز الجامعي، جامعة سيدي بلعباس الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 201، ص 233.

² أحمد إسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، جامعة بغداد كربلاء، 2012، ص 131.

³ علام أسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية، مجلة التمكين الاجتماع، جامعة أبو بكر بلعيد الجزائر، المجلد 02، العدد 03، سبتمبر 2020، ص 455.

⁴ فاضل كريمة، كراز الشيباني، دور السياسة النقدية والمستحدثة في علاج التضخم، مجلة المستقرية للدراسات العربية والدولية، كلية الامام الكاظم للعلوم الإسلامية، العدد 61، 2013، ص 135.

⁵ محمد ادريس، السياسة النقدية، صندوق النقد الدولي العربي، 2021، ابوظبي دولة الامارات العربية المتحدة، ص 18.

بين أنواع القروض في حجمها وفي أسعار الفائدة وأنواع الضمانات وتحديد آجال استحقاق القروض تبعا لنوع القطاع وهذه الأساليب تكون مفيدة في الدول النامية بشكل عام.¹

وتمثل أهم الأدوات في:

1-2 التنظيم الانتقائي للقروض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية الى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.²

2-2 الودائع المشترطة من أجل الاستيراد: يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين الى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، ومن شأن ذلك التقليل من حجم القروض الممكنة وتوجيهها الى الاقتصاد ونوحي تدوره الى رفع تكلفة الواردات.³

2-3 النسبة الدنيا للسيولة: ويقضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي باختيار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طرق بعض الأصول المنسوبة الى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط من الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظة البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على الإقراض القطاع الاقتصادي.⁴

2-4 سياسة تأطير القروض: تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز، ففي الاتجاهات التضخمية تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطير للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن أو تقوم بتحديد معدل السنوي المتزايد للقروض وهكذا من سنة لأخرى ويجب ألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها العقوبات.⁵

3- الأدوات المساعدة (الحديثة)

وتبرز أهم هذه الأدوات في:

¹ إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها ومواجهاتها في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم

الاقتصادية بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع رهونات المستقبل، المركز الجامعي بغيرادية، الجزائر 23 - 24 / 02 / 2011، ص 9

² بن نافلة نصيرة، فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاق، بدون مجلد، العدد ثالث، المركز

الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، جوان 2018، ص 18.

³ حسينة شمول، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، ديوان المصنوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 81.

⁵ عادل مختاري، محمد بن اليار، كمال بن دقل، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية

وإدارة الاعمال، المجلد 10، العدد 01، جامعة بوضياف مسيلة، ص 2016.

3-1 الاقناع الادبي: يعتمد هذا الأسلوب على ما يتمتع به المصرف المركزي من مركز أدبي نتيجة ما يؤديه من دور في خدمة الاقتصاد القومي والصالح العام بدون أي اعتبارات ويتخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات بدل لها المصرف المالي، وتوجيهات يتوجه لها المصارف واجتماعات بعضها مع المسؤولين في المصارف ليدل الرأي في شؤون النقد.¹

3-2 الاعلام: لقد تزايد دور الاعلام في حياتنا اليومية بشكل كبير حتى أصبح من أهم القنوات لنقل الاخبار والأحداث والمعلومات من خلال وسائل الاعلام يستطيع المصرف المركزي التأثير على الرأي العام وتوجيهه من خلال شرح الوضع النقدي بشكل عام والتغيرات التي طرأت عليه الإجراءات التي سوف يبيعها لتحقيق أهدافه.²

3-3 اصدار التوجيهات والتعليمات: تتمثل في اصدار البنك المركزي تعليمات توجه السياسة النقدية الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية كتحديد حجم الائتمان الممنوح أو نوعه أو كيفية استخدامه.³

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية وقنوات ابلاغها

في هذا المطلب سنحاول التعرف على أنواع السياسة النقدية والمتمثلة في السياسة التوسعية والسياسة الانكماشية، بالإضافة الى قنوات ابلاغ هذه الأخيرة.

الفرع الأول: أنواع السياسة النقدية

إن نوع السياسة النقدية مرهون بنوع المشكلة أو الازمة القائمة ومحاولة معالجتها وعليه فإن اتجاه السياسة النقدية يكون اما نحو الانكماش أو التوسع.

• **السياسة النقدية التوسعية:** تهدف في مجملها الى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي ومتى تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي الى زيادة العروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات.⁴

• **السياسة النقدية الانكماشية:** يرى البعض أن السياسة النقدية المميزة تلك التي لا تجعل في حدوث تضخم في مرحلة معالجته أو التقليل العجز في ميزان الخارجي ويدعو أصحاب هذا التوجه الى تحديد

¹ خالد عبدو زامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة النقدية الاقتصادية بسوريا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق سوريا، 2005، ص 25.

² عبد الحميد طالب، السياسة النقدية ودورها في التنمية الاقتصادية مثال سوريا، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاق والتخطيط، جامعة حلب 1998، ص 16.

³ أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 60.

⁴ هایل عبد المولى طشطوش، إبراهيم عواد متساقية، التطور الاقتصادي الإسلامي للسياسة النقدية كأداة من أدوات ضبط الاق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة المجمع، العدد 15، ص 117.

مقدار الأصول المتوفرة في السوق من خلال السلطات النقدية التي يطالبونه بامتصاص الفائض من النقود من خلال سياسات الحد من النقود.¹

الفرع الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية

ويمكن تقسيمها إلى 4 أو هي قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات، وآخر قناة الائتمان المصرفي.

1- قناة سعر الفائدة:

تمثل القناة الأساسية للنموذج الكينزي إذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة الاسمي نتيجة السياسة النقدية التوسعية الى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي في ظل فرضة جمود الأسعار في الأجل القصير وتخفض تكلفة رأس المال وبيريد الاستثمار الإنتاجي للشركات، كما يريد الاستثمار في العقار والطلب الاستهلاكي للعلاقات على السلع المعمرة، كنتيجة لانخفاض سعر الفائدة الحقيقي.²

2- قناة أسعار السندات:

تعتبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد وذلك نتيجة انهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيين وهما: قناة توبين للاستثمار وقناة الثروة على الاستهلاك.³

3- قناة سعر الصرف:

في الاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق الخارجية تعبر قناة سعر الصرف أحد أهم القنوات التي تنقل أثر السياسة النقدية من خلال قناة العرض والطلب وقناة التضخم حيث يلعب اختلاف أسعار الفائدة المحلية عن أسعار الفائدة على العملات الدولية الرئيسية دوراً رئيسياً.⁴

4- قناة الائتمان:

¹ أباسمة كزار حسن، نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي، السياسة النقدية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز الدراسات البصيرة في الخليج العربي، دون مجلد، العدد 51 جامعة البصرة أدر 2020، ص 63.
² شلغوم عميروش، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الحديدي، جامعة جيجل الجزائر، العدد 16، المجلد 01، 2017، ص 227.

³ بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2017 - 2018، ص 90.

⁴ نبيلة دودو، فعالية السياسة النقدية غ تقليدية في إدارة أزمة الديون السيادة الأوروبية من منطقة اليورو، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرحات عباس سطيف1، 2020 - 2021، ص 18 - 19

وتتمثل في قناة الإقراض المصرفي وقناة ميزانية المؤسسة.¹

- أ- قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي انخفاض الغرض النقدي الى انخفاض الودائع لدى المصارف ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل في الأسعار وبالتالي الحد من النمو.
- ب- قناة ميزانية المؤسسة: يؤدي انخفاض عرض النقود الى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد فمخاطر اقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

¹ بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اق مالي، جامعة لخضر بباتنة 2015 - 2016، ص 70.

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في إطار النظريات النقدية

المقصود بالفعالية هو حجم الأثر على الدخل الناتج عن تغير معين في تغيرات السياسة حيث ان السياسة النقدية التي تطبقها السلطة النقدية يمكن أن تكون فعالة ويمكن أن تكون غير فعالة وهذا ما جعلها تمر بمراحل وعقبات وأصبحت عرضة للتحليل المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بفاعليتها من عدم وهذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال مبحثنا هذا.

المطلب الأول: السياسة النقدية في إطار النظريات النقدية

الفرع الأول: السياسة النقدية عند الكلاسيك

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل عوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار

1- قروض النظرية النقدية الكلاسيكية:

قامت النظرية النقدية الكلاسيكية على الافتراضات التالية:¹

- ثبات سرعة دوران النقود: ويقصد بها متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية الواحدة من بدا الى أخرى خلال فترة زمنية معينة.
- تحقيق التشغيل الكامل تلقائيا: اعتمدت فكرة التشغيل الكامل على فكرة قانون المنافسة، وكل عرض يخلق طلبا موازيا له.
- ارتباط غير المستوى العام للأسعار بالنقود اقترضت هذه النظرية ارتباط التغير في الأسعار في كمية النقود.

2- نظرية كمية النقود

تعد النظرية النقدية الكلاسيكية نظرية كمية النقود بمثابة خلاصة للفكر والتحليل الكلاسيكي للظواهر النقدية والعينية في الاقتصاد حيث أن الزيادة في كمية النقود المتداولة والمتمثلة في الذهب والفضة في ذلك الوقت يؤدي الى انخفاض قيمتها.²

1-2 معادلة التبادل لفيشر

تقوم نظرية كمية النقود في تفسيرها العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة سياسية بينهم، فنظرية الكمية هي دالة المستوى العام للأسعار (p) (متغير تابع) وكمية النقود (M)

¹رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اق، جامعة الجزائر 2016 - 2017، ص 25.

²عبد الله ياسين، دور السياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاق تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2013 - 2014، ص 31.

متغير مستقل وثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود (V) فإنه يمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي:¹

$$M.V = T.P.....(1)$$

إن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار

$$P = M.V/T.....(2)$$

تقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد بثبات حجم المبادلات (T) وسرعة تداول النقود (V) وكمية النقود (M) هي المتغير متنقل ومستوى العام للأسعار P هو متغير تابع.

2-2 صيغة الأرصدة النقدية (كامبردج)

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادية الإنجليزي مارشال وهو أحد المفكرين الكلاسيك والتي كانت نظريته استكمالا لنظرية فيشر.²

خضعت معادلة التبادل الى إعادة صياغة من طرف Pigou فقد أخذ بعين الاعتبار فقط الدخل النهائي الحقيقي (y) ومح بالمرور من معادلة فسر الى معادلة بيجو والتي يمكن كتابتها كالتالي:³

$$M.V-PY.....(3)$$

كما تمكن Amarchel لاحقا من إعادة صياغتها بقسمة طرفي المعادلة 3 على v كما يلي:

$$M-1 / V.PY.....(4)$$

وإذا قمنا بوضع $K-1 / V$ تصبح المعادلة (4) كالتالي:

$$MV-K.PY.....(5)$$

K معادلة التفضيل النقدي الذي يريد و الإقراض الاحتفاظ به في شكل نقود

3- انتقادات النظرية الكلاسيكية:

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 208، ص ص 13 - 14.

² عز الدين شارون، اقتصاديات النقود واسواق رأس المال، ط1، الناشر الفا للوثائق قسنطينة الجزائر، 2020، ص 147.

³ تلمسان حنان، اقتصاد نقدي وأسواق راس المال، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس LMD قسم العلوم التجارية، جامعة ابن بكر بلقايد 2021 - 2022، ص 41.

لقد وجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها:¹

- تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.
- افتراض أن الأسعار تتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن ان يتغير نتيجة عوامل أخرى وهذا غ صحيح، قد تتغير الأسعار لأسباب غ نقدية.

الفرع الثاني: السياسة النقدية عند كينز

نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الدول الرأسمالية من خلال فترة الثلاثينيات ومع مرور الوقت وبداية أزمة الكساد الكبير والتي لم تألفها اقتصاديات هذه الدول من قبل والتي أدت الى الإطاحة بالفكر الكلاسيكي، الامر الذي أدى الى ظهور الفكر الكينزي، وهذا ما سنحاول التطرق اليه في مطلبنا هذا.

1- دوافع الطلب النقدي عند كينز:

• الطلب على النقود:

لم تكن النظريات الاقتصادية التقليدية تعطي أي مكانة أو تعريف لها بأب دور سوى كونها وسيطا حياديا في المبادلات وجاء كينز ليوضح في نظريه العامة أهمية النقود ودور السياسة النقدية التي تتبعها الدولة والمؤسسات المصرفية المختلفة، وبالتالي تأثير هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله.²

وهناك ثلاث دوافع.³

Transaction Motive	- دافع المبادلات
Precartionary Motive	- دافع الاحتياط
Speculative Motive	- دافع المضاربة

1- **الطلب على النقود بدافع المعاملات:** وتتمثل في طلب الافراد لإجراء المعاملات اليومية العادية بين فترة تسلم الدخل وانفاقه، وذلك لان الافراد يستلمون دخولهم عن فترة معينة وبالتالي يحتفظ الأفراد بالنقود لتغطية وتمويل المعاملات التي تتم من خلال هذه الفترة التي يسلم فيها الدخل وفقا لذلك فإن الطلب على النقود بغرض المعاملات يعكس وظيفة النقود كوسيط للتبادل أي كوسيلة للحصول على السلع والخدمات ليس الا ويكون دالة طردية في الدخل.⁴

¹ محمود أحمد عباد صالح، إبراهيم جابر السيد/ مبادئ الاقتصاد الكلي في منظور سياسات الانفاق، ط 1، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، الجزائر 2020، ص 205.

² عزت قنوي، أساسيات في النقود والبنوك، دون ذكر طبعة، دار العلم والنشر والتوزيع بالقيوم 2005، ص 105.

³ محمد أحمد الاقتدي، النقود والبنوك، ط1، أو من دار الكتاب الجامعي - صنعاء 2009، ص 254.

⁴ علي عبد الوهاب نجا وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دون ذكر طبعة، كتب الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مكتبة الاقتصاد، ص ص 326 - 327.

2- **دافع الاحتياط:** ويقصد بها الدافع ان الافراد يحتفظون بكمية من النقود من أجل تفادي تقلبات قد تطرأ من دخولهم مما يعرض أنماط الاستهلاك المعتاد لديهم كما أن هذه الكمية متكأ يستخدم في الحالات الطارئة التي يكون المرء فيه بحاجة الى نقود متوفرة لديه.¹

3- **دافع المضاربة:** يعني تعريف المضاربة في الواقع التصرف بطريقة معينة الهدف منها هو الحصول على ربح ينتج عن فرق بين الثمن الحالي والثمن المستقبلي لسلمة معينة أو بتعبير أكثر دقة هي الفرق بين الثمن النسبي الحاضر والمستقبل لسلمة ما.²

2- سعر الفائدة ومصدره السيولة

يتحدد مصدرة السيولة عند كينز بالعلاقة القائمة بين عرض النقد (كمية النقود) و الطلب على النقود (تفصيل السيولة) ونقطة التقاء هذين المنحنيين هي التي تحدد سعر الفائدة، بينما حدد الكلاسيك سعر الفائدة عند عرض وطلب المدخرات، فإن ازاد الادخار ينخفض سعر الفائدة واذا انخفض حجم الادخار يزداد سعر الفائدة في حين يعني مصدرة السيولة.³

وتعني أنه يوجد استعداد لدى الافراد للاحتفاظ بأي كمية نقود تصلهم (إضافة) عندما يكون سعر الفائدة ثابتا أي عندهم سعر الفائدة المنخفض يحتفظ الافراد بالسيولة ولا يتوقعون انخفاضا آخر أقل منه.

2- انتقادات النظرية الكينزية:

تتصدر أهم الانتقادات الموجهة لنظرية الكينزية في النقاط الآتية:⁴

- أن كينز لم يشير الى التغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائدة لأنه يعتقد أن سعر الفائدة يتحدد في عرض النقد مع الطلب عليه لأعراض السيولة.
- لم تتناول النظرية النقدية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في الاجل الطويل وانما كتر المعنى بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير، وهذا اهمال لأثر الزمن في تقرير سعر الفائدة لهذا اعتبر البعض أن النظرية الكينزية تنصف بالاستنابكية (الجمودية).

الفرع الثالث: النظرية النقدية الحديثة

بعد التطرق لاهم ما جاء به النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية في تحليلهما للسياسة النقدية حيث دون كل من النظريتين أفكارهم في حين جاءت النظرية النقدية المعاصرة بزعماء ميلتون فريدمان في إطار نظرية للثروة حيث

¹ خولة فرح، قياس وتحليل أثر سعر الصرف على الطلب النقدي في الجزائر، ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد نقدي وبنكي جامعة أم البواقي 2017 - 2018، ص 35.

² عز الدين شارون، مرجع سبق ذكره، ص 162.

³ علي كنعان، النقود والصرفية والسياسة النقدية، دون ذكر طبعة، أسناء في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 113.

⁴ محمود حسن الوادي وآخرون، النقود والمصارف ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 61.

اعتبر النقود جزء من الثروة والنظرية النقدية هي امتداد للفكر التقليدي لكي ينوب جديد وبأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية.

1- افتراضات النظرية النقدية الحديثة

في سنة 1956 طور فريدمان نظرية الطلب على النقود بإعادة صياغة نظرية كمية النقود فقد بين نظريته على مجموعة من الفرضيات.¹

- استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود.
- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.
- رفض فكرة مصدرة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.
- بناء على تلك القروض يمكننا عرض صياغة دالة الطلب على النقود وفقا لصياغة فريدمان على النحو الآتي:²

$$\frac{M^d}{P} = F / W \cdot r_b \cdot r_e \cdot r_t \cdot r_o \cdot \pi^e$$

$$\frac{M^d}{P} = F / Y \cdot P \cdot r_b \cdot r_e \cdot r_t \cdot r_o \cdot \pi^e$$

حيث $\frac{M^d}{P}$ الطلب على النقود الحديثة
P

$Y \cdot P =$ الدخل الدائم كمقياس لحجم الثروة (w)

$r_j =$ معدل الفائدة على السندات

$r_t \cdot r_e =$ معدلات العائد على هيئة الأصول الأخرى

$\pi^2 =$ معدل العائد السالب على السلع والأصول غ البشرية كالعقارات والسلع المعمرة.

$r =$ معدل العائد على النقود السائلة

هذه الدالة تمثل الشكل العام لدالة الطلب على النقود عند فريدمان.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

¹سعدية حديوش، أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاق تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2019 - 2020، ص 56.

²محمد أحمد الاقنتدى، الاقتصاد النقدي المصرفي، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2018، ص 471.

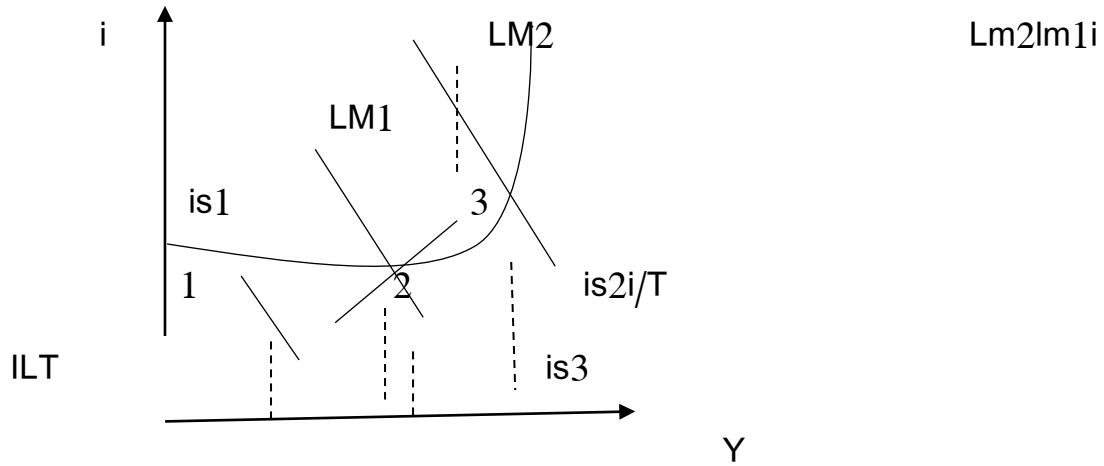
نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية هذا ما جعلها تتطور وتتم بمراحل حتى أصبحت على وضعها الحالي وهذا ما سنحاول معالجته من خلال مطلبنا هذا
الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية عند الكلاسيك

سنحاول في هذا المطلب معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي ونضيف منحنى LM و IS للسياسة النقدية.

*** المدرسة الكلاسيكية:**

إن السياسة النقدية لها القدرة بأن تؤثر على المعروض النقدي بشكل مباشر من خلال السيطرة على اصدار النقود أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير على قدرة المصارف على منح القروض وبالتالي على الأموال التي يخلقها الجهاز المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة، تعديل سعر الخصم، ومعدل الاحتياطي الاجباري حيث بالإمكان توضيح تأثير السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية من خلال التغيرات في منحنى LM و IS كما هو موضح في الشكل:¹

الشكل 02: فاعلية السياسة النقدية وفق LM. IS



المصدر: فتيحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص 117.

حيث تمثل أن المنطقة رقم (1) تسمى المنطقة الكينزية والمنطقة (2) هي المنطقة الوسطى أما المنطقة (3) فتسمى بالمنطقة الكلاسيكية.

¹محمد اير أحمد آل طاهر، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، تيقوسيا 2020، ص 52.

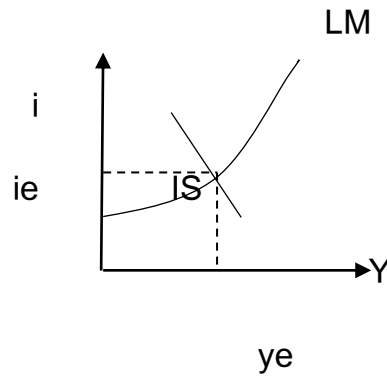
حيث يوضح الشكل السابق تأثير السياسة النقدية على الدخل فإذا حدث مثلاً زيادة في عرض النقود في المنطقة الكلاسيكية ففي هذه الحالة يوجد فائض في الأرصدة النقدية يريد أصحابها التخلص منها عن طريق شراء السندات التي يزيد الطلب عليها فترتفع أسعارها وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة، وبالتالي انخفاض سعر الفائدة يشجع الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل وهكذا تكون السياسة النقدية كاملة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية.

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية عند كينز

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على فعالية السياسة النقدية من المجال الكينزي وآثرها الاقتصادي وفق نموذج LM و IS.

• المدرسة الكينزية:

إن النظرية كينز كانت تدور في حلقة مفرغة بحيث لتحديد سعر الفائدة يجب معرفة الدخل ولتحديد مستوى الدخل لابد من معرفة حجم الاستثمار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ولتجاوز هذه القصور يلجأ لاستخدام نموذج IS.LM الذي يوضح التوازن العام ويسمح بالتوازن العام "هيكس - هانس" أو النظرية الكينزية الجديدة.¹



الشكل 03: منحنى هيكس هانس

المصدر: ماجدة مدوخ، مرجع نفسه، ص 47.

يمكن أن تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على معدل الفائدة فمع زيادة عرض النقود ينخفض معدل الفائدة الذي ينعكس على الانفاق الاستثماري وبالتالي مستوى الدخل.²

¹ ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاحتلالات الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاق تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خضير بسكرة 2002 - 2003، ص ص 45 - 46.

² عبد الرحمن محمد، السلطات النظرية الاق الكلية، ط1 محدثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2018، ص 117.

في حين يرى الكينزيون بأن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الحال عند التقليديون رغم أنهم يضعونها في مرتبة ثانية بعد السياسة المالية من حيث الفعالية ويعتقدون الكينزيون بأن زيادة كمية النقود سوف تؤثر على القطاع الحقيقي للنشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة فإن زيادة كمية النقود تؤدي الى خفض سعر الفائدة وبالتالي يرتفع الاستثمار والإنتاج والتشغيل من خلال ما يسمى بمضاعف الاستثمار.¹

الفرع الثالث: فعالية السياسة النقدية عند النقديون

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه ان السياسة النقدية أكثر فعالة وهذا ما سنحاول التطرق اليه هنا

• المدرسة النقدية

يعتبر أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثر فعال على مختلف الأنشطة الاقتصادية بصرف النظر عما اذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية وحسب اعتقادهم دائماً أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي الى تعميق التوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية على اعتبار أن التغيرات التي تصيب النشاط الاقتصادي تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثير وأكثر فعالية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية.²

لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الانفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني.³

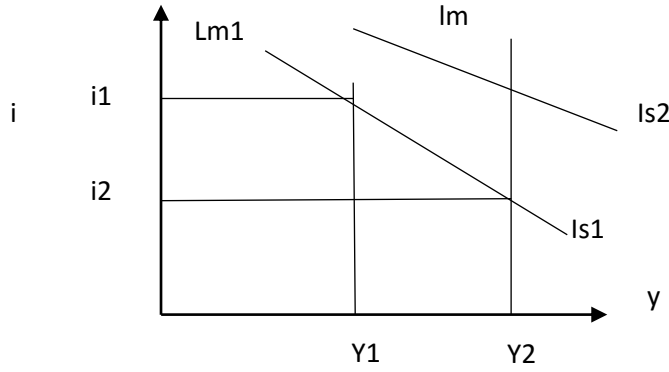
وعليه يمكن القول بأنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية غير مختلف المدارس ورغم اختلاف مبادئ كل منها الا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها سير الاقتصاد الوطني والتحكم في احتلالاته.

الشكل 04: انتقال منحنى LM في التحليل النقدي

¹ معيزي قوبر، دمانوال، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جامعة البليدة، جانفي 2010، ص 34.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات) ط1، دار النشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 172.

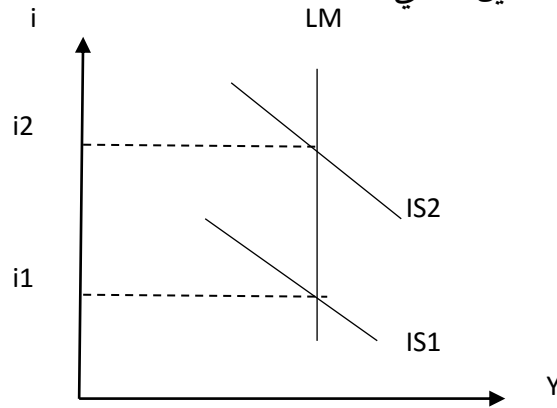
³ يسعد عبد الرحمان، دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاق، جامعة مستغانم الجزائر، ص 132 – 133.



المصدر: ليلي لكحل، السياسة النقدية ومسارها، رسالة ماجستير غ منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 83.

من خلال الشكل 05 أن منحنى LM عموديا يرجعون ذلك الى انه عندما تغير معدل الفائدة لا يتغير عرض النقود لان الادخار لا يتأثر بدوافع المعامل فقط والتي هي مستقلة عن معدل الفائدة.

الشكل 05: انتقال منحنى IS في التحليل النقدي



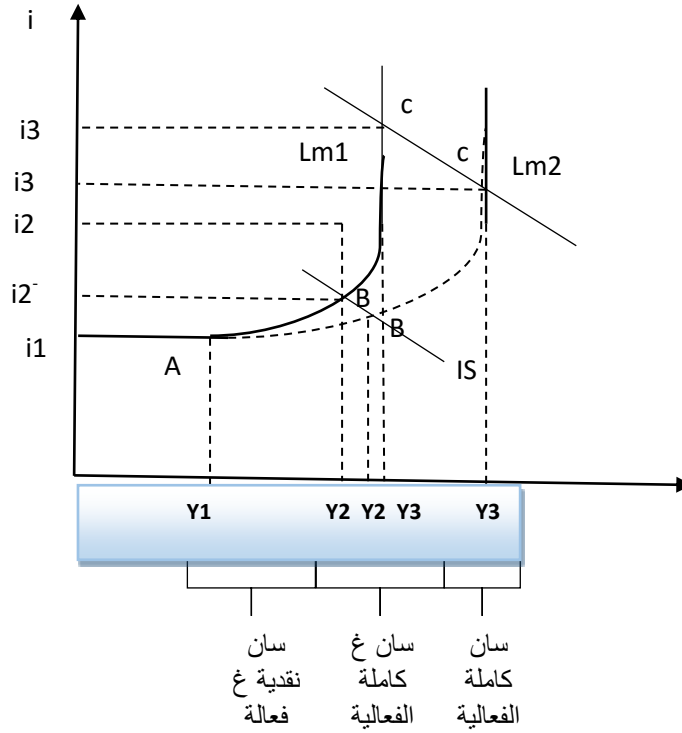
المصدر: ليلي لكحل، مرجع سابق، ص 84.

تكون السياسة النقدية ذات فعالية وحتى ولو في ظل مصيدة السيولة دالة في الثروة، فإن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية من السياسة المالية، وهذا ما أكده فريدمان وبالرغم من نجاح فريدمان من ارجاع السياسة النقدية والجدول حول أهميتها واعطائها المكانة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند كل حركة تتعلق بالنشاط الاقتصادي.

اختلف النقديون في تفسير منحنى LM. IS. اختلافا رئيسيا عن كينزين فيبينما يرى الكينزيون أن منحنى LM يميل أن يكون افقيا نظرا لشدة حساسية الطلب على النقود لمعدل الفائدة وعليه انتقال IS منحنى الى اليمين نتيجة سياسة مالية مرغوبة وهو الذي يؤدي الى وجود مستويات دخل توازن مرتفعة فإن النقديون على عكسهم يرون أن

منحنى LM قريب من أن يكون عموديا حيث أنه عندما يتغير معدل الفائدة لا يتغير عرض النقود لان الادخار لا يتأثر بدافع المضاربة بل بدوافع المعاملات فقط والتي هي مستقلة عن معدل الفائدة.¹

الشكل 06: فعالية السياسة النقدية وفقا لنموذج IS. LM



المصدر: ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص 50.

¹ حسينة شملول، مرجع سبق ذكره، ص 60.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة أحد أهم الركائز الأساسية لأي بحث جديد وذلك من خلال ما تقدمه للباحث من نتائج واقتراحات وافاق مستقبلية.

لذلك سوف نحاول من هذا المبحث التطرق لبعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع من رسائل جامعية وبحوث علمية أكاديمية، وسنتناول موضوعها فعالية السياسة النقدية في الجزائر من عدة نواحي على المستوى المحلي والعربي باعتبارها الأهمية البالغة لهذا الموضوع في شتى المجالات.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

سنحاول في هذا المطلب تحليل مجموعة في الدراسات التي تناولت السياسة النقدية باللغة المحلية وأهم النتائج التي توصلت إليها

الدراسة الأولى:

إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000 – 2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. تمثلت إشكالية البحث في ما هو دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000 – 2009؟.

- حيث هدفت هذه الدراسة الى ابراز أهمية السياسة النقدية وأهمية ضبط العرض النقدي لجعل كمية النقود المعروضة متلائمة مع إمكانيات الإنتاجية الحقيقية وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.
- وقد توصلت الى مجموعة من النتائج نذكر منها: تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي كما تمكن بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية حيث قام بالتحول نحو استخدام الأدوات المباشرة وغير مباشرة لسياسة النقدية.

الدراسة الثانية:

بقيق ليلي أسمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005. تمثلت إشكالية الدراسة ما هي القنوات المسؤولة عن انتقال أثر السياسة النقدية في الجزائر وما مدى فعاليتها في ظل المعوقات الداخلية التي يفرضها المحيط المالي؟.

- هدفت هذه الدراسة الى تحديد القناة أو القنوات الأكثر ملائمة لنقل أثر السياسة النقدية في الجزائر.

- واطهرت نتائج البحث بأن القناة النقدية وقناة القروض يمكنها أن تكون القنوات الأكثر ملائمة لنقل آثار السياسة النقدية في الجزائر.
- **الدراسة الثالثة :** حدادي عبد اللطيف ، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2000-2014 .
- تمثلت إشكالية الدراسة في : ماهو واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر ومدى فعاليتها في الحد ارتفاع معدلات التضخم ؟
- * من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول الى مدى تاثير كل من السياسة المالية والنقدية على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار .
- * توصلنا الى ان هناك علاقة طردية و متكاملة بين السياسة النقدية والمالية لبلوغ النتائج والاهداف الاقتصادية المرجوة ولا يمكن الوصول اليها بمعزل سياسة عن أخرى .

المطلب الثاني: الدراسات العربية

- سنحاول في هذا المطلب التعرف على أهم الدراسات العربية التي تناولت موضوع السياسة النقدية وحاولت تحليلها ومن أهم هذه الدراسات هي:
- **الدراسة الأولى:** باسمه كزاز حسين، نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي، بعنوان السياسة النقدية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق، وتمثلت إشكالية الدراسة في ما هو دور السياسة النقدية وقدرتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق؟
- حيث هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثر السياسة النقدية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى العراق لمدة 17 عام.
- وأظهرت نتائج البحث أن أكثر العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي مؤشر على الاستقرار المالي.
- **الدراسة الثانية:** لورة باسم يشير الساعور، أوس فخر الدين الجويجاتي، بعنوان دراسة قياسية لبعض متغيرات السياسة النقدية وأثرها على المؤشر العام لأسعار الأسهم في الأرض، مجلة اقتصاديات جامعة الموصل.
- تمثلت إشكالية الدراسة في: هل تؤثر متغيرات السياسة النقدية على الأسواق المالية خلال الفترة (1990 - 2019)؟
- حيث هدفت الدراسة الي معرفة مدى تأثير بعض متغيرات السياسة النقدية على المؤشر العام لأسعار الأسهم.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها ان متغيرات السياسة النقدية لها تأثير على مؤشر العام لأسعار الأسهم في الأردن.

المطلب الثالث: القيمة العلمية المضافة

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة النقدية في الجزائر، وتوصلنا إلى أن هذه الدراسة تختلف عن باقي الدراسات السابقة بكونها تبحث عن فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة [2000 – 2022]، في حين باقي الدراسة السابقة توقفت في 2019 ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق الى وضعية السياسة النقدية اثناء جائحة كورونا خلال 2020-2022 ، حيث تم الدراسة هذا الموضوع بالاعتماد على المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال تحقيق أهدافها الاقتصادية بمختلف أدواتها المتمثلة في: (سعر إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري وسياسة السوق المفتوحة...).

خلاصة الفصل

لقد لقيت السياسة النقدية اهتماماً من قبل مختلف المدارس الاقتصادية بالرغم من عدم فعاليتها في النظرية الكلاسيكية، إلا أنها أثبتت عند الكينزيون كذلك، أما المدرسة النقدية بزعامة فريدمان وحاولت الدمج بين النظرية الكلاسيكية والكينزية، فالسياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ونبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخداماتها، والتي تتنوع بين الكمية والنوعية للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ومن ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص وتتحدد فعالية السياسة النقدية من خلال تحقيقها للأهداف النهائية في ظل ظهور التطورات الاقتصادية ويمكن القول أن السياسة النقدية هي حجر الزاوية في بناء السياسات الاقتصادية الكلية من خلال تأثيرها على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.

الفصل الثاني

تحليل فعالية السياسة النقدية في الجزائر

خلال الفترة 2000-2022

تمهيد

احتلت السياسة النقدية صدرت السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها لأهمية بالغة في الاقتصاد وذلك من خلال تحقيق الاستقرار والمحافظة على تحقيق أهدافها الاقتصادية في شتى المجالات، شاهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة اصلاحات تزامنت مع الانتقال الى اقتصاد السوق، وكانت بدايتها مع صدور قانون النقد والقرض 90/10 سنة 1990 حيث ادخلت عليه بعض التعديلات في بداية الألفية الثالثة ثم تم الغائه سنة 2003 واعاده تعديله من قبل السلطات.

ولهذا سعت السلطات العامة في الجزائر الى اعاده تقسيم شامل لدور السياسة النقدية في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائلها وتحديد اهدافها وادواتها بدقه.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول دراسة تحليليه تقييميه لفعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة [2022-2000] وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

تناولنا في المبحث الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر خلال [2022-2000]

وتطرقنا في المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة [2022-2000]

المبحث الاول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

ان صدور قانون النقد والقرض 90/10 كان بمثابة الإطار القانوني الذي يجسد التحول الاقتصادي في الجزائر خاصة في المجال النقدي غير ان هذا القانون خدع لعدة تعديلات شكلت في مجملها الإطار القانوني للسياسة النقدية المطبقة في الجزائر وكانت في شان هذه التعديلات التأثير على فعالية السياسة النقدية في الجزائر وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال مبحثنا.

المطلب الأول: قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر قانون رقم 90/10 الصادر في 14 ابريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعا يعكس يحق اعتراف بأهمية المكان التي يجب ان يكون عليها النظام البنكي، فقط حمل افكار جديده فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وادائه وهذا ما تم معالجته في مطلبنا هذا.

الفرع الأول: تعريف قانون النقد والقرض

كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي في الجزائري لم تنعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات وذلك من خلال قانون النقد والقرض المؤرخ فيه 14 افريل 1990 رغم أنها تواجدت في ظروف نوعا ما صعبه الا ان هذه الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى.

ومنه فان هذا القانون اعاد التعريف كليا هيكل النظام المصرفي في الجزائري وجعل القانون المصرفي في الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الاخرى لا سيما المتطورة فوضع التعريف بالقانون الاساسي للبنك المصرفي وعمل على تنظيم البنوك والقروض.¹

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض

كرس قانون النقد والقرض افكار ومبادئ جديده فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وادائه حيث سمح قانون النقد والقرض بتحويل السلطة النقدية الى مجلس النقد والقرض، والذي يعتبر بمثابة مجلس اداره بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعه في مجال النقد والقرض وتتمثل مبادئه فيما يلي:²

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبني قانون النقد والقرض مبدا الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية حتى تتخذ القرارات على اساس الاهداف النهائية التي تتخذها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي

¹بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض، مجله الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعه بشار، 2012 ص 98.

²طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية 2010، ص ص 196 - 199.

السائد وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حيث كانت هيئه التخطيط كأساس كمي حقيقي، وهدفها تعبئه الموارد المالية اللازمة.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانيه الدولة: وفقا لهذا المبدأ لم تعد الخزينة حره في تمويل عجزها عن طريق اللجوء الى البنك المركزي.

ج- الفصل بين دائرة ميزانيه الدولة ودائرة القرض: ابعد قانون النقد والقرض الحرية عن منح القروض، وبقي دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح الجهاز البنكي هو المسؤول عن منح القروض.

د- انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقله: كانت السلطة النقدية متمثلة في عدة مستويات على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى كل من وزارة المالية والخزينة، ولهذا جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقله سميت مجلس النقد والقرض.

هـ- وضع نظام بنكي على منوش: ويعني هذا المبدأ التمييز بين البنك المركزي كالسلطة نقديه، ونشاط البنوك التجارية كموزعه للقروض.

الفرع الثالث: أهداف قانون النقد والقرض

تتمثل أهمية قانون النقد والقرض فيما يلي:¹

- وضع حد لكل تداخل في القطاع المالي والمصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).
- إيجاد مرونة نسبيه في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

المطلب الثاني: اصلاحات قانون النقد والقرض 90 - 10

تستند التطورات الاقتصاد الدولة بالضرورة تفعيل مختلف الآليات لمساعدته وعصرنه النظام المصري في الجزائري ومن بين التطورات الاصلاحات التي مست قانون النقد 10/90 وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال مطلبنا.

الفرع الأول: الامر 01 - 01 المتعلق بالنقد والقرض.

¹نجاعي مليكة، تقييم أداء البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبه، جامعه محمد بوضياف مسيله، 2019-2020، ص 126.

وهو اول تعديل لقانون النقد والقرض 90/10 حيث يتضمن هذا الامر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون اضافة الى الفصل بين مجلس اداره بنك الجزائر كالسلطات إدارة تصدر تنظيمات نقدية وماليه ومصرفية ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية مكلفه بشؤون النقدية والعمليات المصرفية وذلك بمنح استقلاليه أكبر للبنك المركزي.¹

الفرع الثاني: الامر 11 - 03 المتعلق بالنقد والقرض

جاء هذا الأمر 11 - 3 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض مدعما لأهم أفكار والمبادئ التي تجسدت في قانون النقد والقرض 90 10 مع إدخال التعديلات عليها والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التطبيقي حيث انه في الفصل من الأمر الرئاسي 03 - 11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر.²

1-2 أهداف الامر 03- 11

- حيث كان يهدف الى ثلاث نقاط رئيسيه تتمثل فيما يلي:³
- تمكين البنك الجزائري من اداء وظائفه وصلاحياته على أحسن وجه.
- توطيد العلاقة بين البنك الجزائري والحكومة في المجال المالي.
- جعل أحسن حماية للبنوك الموجودة والاحتياط العمومي.

الفرع الثالث الامر 10 - 04 المتعلق بالنقد والقرض

لقد جاء الامر 10 - 04 المعدل والمتمم لأمر 3 / 11 بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملياتي لها وقد ادخل هذا الامر في 26 اوت 2010 ويمكن تلخيص ما جاء به فيما يلي.⁴

-تم اعفاء بنك الجزائر بخصوص العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب او الحقوق او الاعباء مهما تكون طبيعتها.

¹بودبودة زهرة، رياضية مصداق، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90 - 10، مجلة الاقتصاد المال والاعمال، مجلد 07، عدد 01، جامعه الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر مارس 2022، ص 500.

²بوكري شايوي ابراهيم، ارزي فتيحة، تحليل مدى استقلاليه بنك الجزائر، مجله الريادة والاقتصاديات الاعمال، مجلد 06، عدد 02، جامعه تلمسان جانفي 2020 ص ص 422 - 423.

³حبو كريمه، السياسة النقدية في ظل الانتقالية في الجزائر، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعه الجزائر 03، 2013 - 2014 ص 186.

⁴يوشب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجله معارف، العدد 19 دون مجلد، قسم العلوم الاقتصادية، ديسمبر 2015 ص ص 95 - 96.

- تتمثل مهمه بنك الجزائر في الحرص على استقرار الاسعار باعتبارها هدف من اهداف السياسة النقدية.
- تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر بين المصارف.
- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.
- اصدار الامر رقم 10 / 04 المؤرخ في 26 اوت 2010 المعدل والمتمم لأمر 03 / 11.
- المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الاطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الارساء القانوني للاستقرار المالي كمهمه صريحه للبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبته الخطر النظامي اضافه الى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الاسعار.¹
- الفرع الرابع: الامر 17-10 المتعلق بالنقد والقرض.

جاء هذا القانون المتعلق بقانون النقد والقرض والذي يهدف الى قيام بنك الجزائر بشراء مباشرة السندات التي تصدرها الخزينة العمومية لمدة خمس سنوات وهذا ما نصت عليه المادة 45 مكرر بغض النظر عن كل الاحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات شراء مباشرة من الخزينة المالية التي تصدر هذه الأخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في:²

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تغطيه احتياجات تمويل الخزينة.
- توازن الميزان المدفوعات.

من أبرز آتى به قانون النقد والقرض 17/10 المؤرخ في 11 / 10 / 2017 تعرج عن المادة 53 من الامر 03 - 10 المؤرخ في 26/8/2003 والذي تنصه فقراته على الاتي.³

¹بقيق ليلي أسهمان، آلية تأثير السلطة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، أطروحة في العلوم الاقتصادية، جامعه ابي بكر بلقايد تلمسان 2005 ص 329.

²عدوان علي بن سماعن حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض، مجله البحوث العلمية، مجلد 19، العدد 1، على جامعه محمد خيضر بسكرة 2022، ص 22.

³زواوي فضله، شكري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية في الجزائر، مجله البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، العدد 01، مارس 2021 ص 85 86.

ترخص للبنك المركزي شراء مباشرة سندات من الخزينة العمومية بهدف تغطيه احتياجات التمويل للخزينة العمومية والتي كانت تهدف من قبل هذا القانون ان تكون في شكل اودنات خزانه لا تتعدى 240 نوع او تسبيقات لا تتعدى 10% في اجراءات السنة الفارضة.

-يلخص للبنك المركزي شراء مباشر للسندات في الخزينة العمومية بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي.

-يلخص للبنك شراء مباشرة للسندات في الخزينة العمومية التمويل للصندوق الوطني للاستثمار.

الفرع الخامس الامر 20 - 09 المتعلق بالنقد والقرض

تم في سنة 2020 اصدار نظام رقم 20 - 09 المؤرخ في 28 ديسمبر 2020 يعدل ويتهم النظام رقم 09 - 20 بتعلق بالعمليات السياسية النقدية وادواتها و اشار هذا القانون لعدة نقاط اهمها:¹

- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات اعاده التمويل الرئيسي ب 0.25% لتثبيته عند 3% بدلا من 3.25%.
- رفع عتبات اعاده تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض.
- ان الرفع في عتبات التمويل للأوراق القابلة للتفاوض يسمح للبنوك بزيادة قدرتها على اعاده التمويل لدى بنك الجزائر.
- تحرير هوامش السيولة الإضافية وبالتالي توفير موارد دعم اضافيه للبنوك المؤسسات المالية.
- تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية من 8% الى 6% بفضل هذا التخفيض سيتم تحرير مبلغ اضافي هام في السيولة.

¹بنك الجزائر 20 افريل 2022، اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية.

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022

فرض قانون 90 -10 ومن بعده امر 03-11 المتعلقان بالنقد والقرض بنك الجزائر لإشراف على السياسة النقدية ومتابعه تنفيذها ومنح السلطة الكاملة باتخاذ الاجراءات الضرورية والمناسبة للحكم في العرض النقدي والرقابة عليه مما يؤدي الى تحقيق الاهداف المسطرة في ظل الادوات المباشرة للسياسة النقدية وفيما يلي تحليل لمختلف ادوات واهداف السياسة النقدية والكتلة النقدية في الجزائر وسنحاول في هذا المبحث التطرق لذلك.

المطلب الأول : تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022

شهدت المصارف الجزائرية منذ ظهور قانون النقد والقرض اصلاحات مست مختلف القطاعات الاقتصادية نتج عنها تطبيق سياسة انكماشية ثم سياسة توسعية تزامنت مع تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي، ولدي انعكست على تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وهذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال مطلبنا.

الفرع الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022.

1-1 تعرف الكتلة النقدية بانها كميته النقود المتداولة خلال فتره الزمنية معينه:¹ وتشمل على:

أ- اشباه النقود: وتتكون في الاموال المودعة لغرض الحصول على فوائد ودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض وهي تمثل الاموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين وهذه العناصر يطلق عليها السيولة المحلية.²

ب- المجمعات النقدية: وتتمثل في المجمعات التالية:³

- المجمع M_1 : ويضم الموجودات التمويلية الجاهزة مباشرة للإنفاق وتعد القياس الاضيق والاكثر سيولة في مجموع العرض النقدي.

- المجمع M_2 : ويشير هذا المجمع الى مفهوم واسع للسيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب والعملة بالتداول بين ايدي الجمهور مضاف اليه الودائع لأجل في البنوك التجارية اي المجمع M_1 مضاف اليها الودائع لأجل.

ج- الودائع تحت الطلب: تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل نظرا لسرعه تحويلها الى نقود ولذلك نتج مع النقود القانونية ليشكل المستوى الاول من الكتلة النقدية (M_1) وتتكون هذه الودائع من

¹وسام مويبي، امال بوسمينية، تحليل تطور الكتلة النقدية في ظل تقلبات اسعار النفط، مجله العلوم الإنسانية، جامعه ام البواقي المجلد 07، العدد 02، جوان 2020 ص 659.

²مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصاديه، جامعه قاصدي مرياح ورقلة 2010-2011 ص 39.

³وسام مويبي، مرجع نفسه، ص 958.

الودائع التجارية لدى البنوك التجارية الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار وودائع الاموال الخاصة في الخزينة.¹

الجدول رقم 01: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022 الوحدة: مليار د ج

السنوات	التداول خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	النقود M ₁	نسبة نمو M ₁	الكتلة النقدية M ₂	نسبة نمو M ₂	اشباه النقود
2000	484.9	467.5	1041.3	15.5	2022.5	13	974.3
2001	577.3	554.9	1238.5	18.2	2473.5	22.3	1235.0
2002	664.6	642.2	1416.3	14.4	2901.5	17.3	1485.2
2003	781.4	732	1343.5	16.1	3299.5	13.7	1656.0
2004	874.3	1133	2165.6	31.8	3644.4	10.4	1478.7
2005	921	1240.5	2437.5	12.5	4070.4	11.7	1632.9
2006	1081.4	1760.6	3177.8	30.4	4827.6	18.6	1649.8
2007	1284.5	2570.4	4233.6	33.2	5994.6	24.1	1761.0
2008	1540.0	2965.1	4963.9	17.2	6956.0	16.03	1961.0
2009	1829.3	2541.9	4944.2	-0.4	7173.1	3.2	2228.9
2010	2098.6	2922.3	5756.4	14.04	81162.8	13.7	2524.3
2011	2571.5	3536.2	7141.7	26.6	9929.2	21.6	2787.5
2012	2952.3	3380.2	7681.5	7.5	11015.1	10.9	3333.6
2013	3204.0	3564.5	8249.8	7.4	11941.5	8.4	3691.7
2014	3658.9	4460.09	9603	16.4	13704.5	14.6	4088.7
2015	4108.1	3908.5	9262.2	-3.6	13704.5	0.113	443.4
2016	4497.1	3804.5	9407	1.6	13816.3	0.81	44093
2017	4716.9	4513.3	10260	9.1	14974.6	8.4	4708.5
2018	4926.8	5371.8	11404.1	11.08	16636.7	11.09	5232.6
2019	5437.6	4351.2	10975.2	-3.8	15510.7	-0.8	5531.4

¹ علي صاري، سياسة غرض النقود في الجزائر، مجله رؤى الاقتصادية، جامعه سوق اهراس، العدد السابع، ديسمبر 2014 صفحه

55757.8	7.5	17659.6	8.4	11901.8	4210.0	6138.3	2020
6457.2	13.7	20087.5	14.5	13630.4	5292.9	6712.3	2021
6856.4	10.36	22174.2	-	15317.7	6268.1	7395.1	2022

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر. (Bank of Algeria)

- التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي 2004 - 2022
- النشرة الإحصائية الثلاثية 2022.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة [2000-2022] نلاحظ ان معدل نمو الكتلة النقدية منخفض سنة 2000 مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ 13% في حين الآخر 22.3% وهذا تزامنا مع بداية تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة [2001-2003] فانتهجت بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مقبولة والقضاء على مشاكل عديدة كالبطالة وتحقيق كتلة نقدية جيدة، ولتخفيض بعد ذلك معدلات النمو خلال الفترة [2003 - 2005] وخاصة خلال سنتي 2003 - 2004 حيث بلغ معدلات النمو 13.7% و 10.7% على التوالي. اما في سنة [2006 الى 2009] فقط شهدت الكتلة النقدية M_2 ارتفاعا حيث بلغت 4827.6 مليار دينار بمعدل نمو 18.6% سنة 2006 وترجع هذه الزيادة بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية لبنك الجزائر وارتفاع الودائع تحت الطلب ومعدل نمو النقود M_1 بمعدل 30.4% نتيجة الارتفاع في البترول سنة 2007، ولكن سرعان ما انخفضت خلال 2008 إلى غاية 16% الى ان وصل الى أدنى معدل سنة 2009 بنسبة 3.2% وذلك بسبب الازمة المالية العالمية التي ترتبت عنها تراجع في الموجودات الخارجية الصافية.

اما بالنسبة لسنة [2010 الى 2014] فقد شهدت معدلات النمو الكتلة توسع نقدي بنسبة 8162.8 مليار دج اي بنسبة 13.7% نتيجة تحسن الأوضاع الخارجية واستقرار الازمة المالية العالمية وقد ساهم في هذا المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة الى التداول النقدي خارج البنوك ولكن سرعان ما بدأت بوادر الازمة النفطية نهاية 2014.

في حين عرفت الكتلة النقدية تدهور كبير سنتي 2015 و 2016 بمعدلات نمو 0.13% و 0.8% على التوالي ويرجع سبب الانخفاض الكبير في قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعار النفط حيث هبطت إلى أدنى مستوياتها. و عاودت الارتفاع تدريجيا سنة 2017 و 2018 بنسبة 8.4% و 11.09% نتيجة ارتفاع الودائع تحت الطلب.

أما سنة 2019 فقد شهدت تراجعا كبيرا بسبب الضغوط التضخمية حيث تراجعت بنسبة -0.87% والتي رافقها انخفاض في الناتج المحلي بسبب توقف المشاريع الاستثمارية وحاله الركود الطويل الذي عرفته الجزائر جراء الحراك الشعبي.

فيما عرفت الكتلة النقدية M_2 ارتفاع في معدل نموها سنة 2020 بنسبه 7.5% حيث بلغت 17659.6 مليار دج وارتفعت سنة 2021 ليصل الى 13.7% بسبب تداعيات موجه كورونا والاثار الاقتصادية المترتبة عنها جراء انخفاض اسعار البترول الا انها عاودت الانخفاض سنة 2022 ليصل الى 10.3% بسبب تعافي الاقتصاد.

الفرع الثاني: تحليل تطورات مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022

2-1: مفهوم مقابلات الكتلة النقدية: تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الغطاء الذي نبع على اساسه اصدار النقد وتعرف بأنها مجموع الديون العائدة لمصدر النقد التي تكون سببا للكتلة النقدية.¹ وتتمثل فيما يلي:²

أ- القروض المقدم للخرينة: وفي هذه الحالة تقوم الخزينة بإصدار اوراق دين حكومته وطرحها في السوق النقدية لاكتساب، وهنا يمكن ان يحصل عليها البنك المركزي او البنوك التجارية او الجمهور، فاذا اكتسب من طرف البنك المركزي يصدر مقابلها نقدا قانونيا، اما ان تحصلت عليها البنوك التجارية أو الجمهور سيعيدان خصمها لدى البنك المركزي ويحصل مقابل ذلك على نقد قانوني.

ب- القروض المقدمة للاقتصاد: لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية، انطلاق المبالغ المودعة لديها، وتوظيفها، أو قد تلجأ الى البنك المركزي الذي يمكن إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الاخير للنظام المصرفي وتعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الاصدار النقدي والأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية.

ج- صافي الاصول الخارجية: وتعني شراء ديون على الخارج في شكل ذهب او عملات اجنبيه.³

• **المضاعف النقدي:** يمكن تعريف المضاعف النقدي بأنه تعبير عن العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية.⁴

والجدول التالي يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر والمضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة [2022 - 2000]:

¹فيدشاح مصطفى، العوامل المؤثرة في استقلاليه البنك المركزي وانعكاساته على اداء السياسة النقدية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبه ماليه وبنوك، جامعه الاخضر باتنة 2020 2021 صفحه 259.

²محفوظي ابراهيم الخليل، عيجولي خالد قطر، حجم الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار، مجله دقاتر اقتصاديه، جامعه زيان عاشور الجلفة، المجلد 13، العدد 02، 2022 صفحه 49.

³سمير ايت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعه الحاج لخضر باتنة 2013 2014 صفحه 232.

⁴- نزار العيسى، تأثير التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعفة النقدي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد 21 العدد 01، 2007 صفحه 123.

جدول رقم 02 : تحليل مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	صافي أصول خارجية	قروض الاقتصاد	قروض الدولة	المضاعف النقدي
2000	775.9	993.7	677.5	3.7
2001	13310.1	1078.4	569.7	3.2
2002	1755.6	1266.8	578.6	3.4
2003	2342.6	1380.2	423.4	2.9
2004	3119.1	1535	-20.6	3.2
2005	4179.7	1779.8	-933.2	3.5
2006	5515.05	1905.4	-13041	3.6
2007	7415.5	2205.2	-2193.1	3.5
2008	10246.9	2615.5	-3627.3	3.6
2009	10885.7	3086.5	-3488.9	3.2
2010	11996.5	3268.1	-3392.9	3.1
2011	13922.4	3726.5	-3406.6	3.2
2012	14940	4284.6	-3216.4	3.00
2013	15225.2	5154.25	-323.4	2.9
2014	15601.7	5314.0	-1992.4	2.9
2015	15375.4	7277.2	-567.5	2.6
2016	12696.0	7909.9	2682.2	2.6
2017	11227.4	8880.0	4691.9	2.4
2018	9485.6	9976.3	6325.7	2.7

2.5	7019.9	10857.8	7598.7	2019
2.6	9353.5	11182.3	6518.2	2020
2.5	12908.7	9794.7	6559.0	2021
	13376.7	10039.9	7338.1	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير البنك الجزائر 2004 - 2022

- النشرات الإحصائية الثلاثية 2004 - 2022

1- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان:

• **القروض المقدمة للاقتصاد:** شهدت منذ سنة 2000 اتجاه تصاعديا وصول غايه 2022 حيث بلغت قيمتها سنه 2000، 993.7 مليار دينار جزائري لتواصل الارتفاع إلى غاية 2009 وذلك راجع إلى زيادة النشاط الاستثماري كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنه 2002 من انتقال القروض إلى الاقتصاد من 1266.8 مليار دينار جزائري إلى 3086.5 مليار دينار جزائري سنة 2009 وليعرف بعد ذلك معدل نمو مستقر خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية بقيت في الارتفاع إلى ان وصلت إلى أعلى مستوياتها سنه 2020 بلغت 11182.3 مليار دينار جزائري. الا انه انخفض الطلب على القروض سنه 2021 وذلك بسبب تداعيات كورونا وتوقفت الأنشطة الاقتصادية ولكن سرعان ما عاودت الارتفاع سنه 2022 إلى ان وصلت إلى 10039.9 مليار دينار جزائري.

• **اما بالنسبة لصادفي الاصول الخارجية:** فتبين لنا الوضعية النقدية بوضوح انا الموجودات الخارجية قد سجلت ارتفاع في هذه الاصول من 775.9 مليار دينار جزائري سنه 2000 إلى 1755.6 مليار دينار جزائري سنه 2002 إلى ان وصلت سنه 2005 إلى 4179.7 مليار دينار جزائري وواصلت ارتفاعها لتصله 2010 إلى 11996.5 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع اسعار البترول واصبحت تعتبر من اهم مقابلات الكتلة النقدية عرفت الاصول الخارجية ارتفاع ضعيف سنه 2012 مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بالوضعية الخارجية. وقد عرفت انخفاض سنه 2017 بلغت 12696.0 مقارنة بالسنوات 2015 و 2016 وقد عرفت انخفاضا سنه 2018 حتى وصلت 7598.5 مليار دينار جزائري بسبب انخفاض الدينار مقابل الدولار ليواصل الانخفاض إلى سنه 2021 وذلك بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار وبسبب تداعيات ازمه كورونا العالمية التي اثرت على حجم التداول الخارجي.

• **القروض المقدمة للدولة:** لقد شاهدت القروض المقدمة للدولة ارتفاعا وانخفاضا خلال (2000-2022) حيث قدر اجمالي القروض الممنوحة للدولة سنه 2000 ب 677.5 مليار دينار جزائري مقارنة بسنه 2001 فقط انخفضت القروض المقدمة للدولة إلى غاية 569.7 مليار دينار جزائري، حيث وصلت سنة 2003 إلى

423.4 ماميز هذه الفترة ان اسعار النفط كانت في أدنى مستوياتها الامر الذي ادى بالخزينة العمومية الى الاقتراض من الجهاز المصرفي.

وفي سنة 2004 الى غاية 2015 سجلت انخفاضا سنه 2004 بلغت (-20.6) مليار دينار جزائري وصولا الى سنة 2015 (-567.5) مليار دينار جزائري وانخفض الاقتراض في هذه الفترة بسبب الانتعاش في اسعار النفط الامر الذي انعكس ايجابا على ذلك.

ومن سنة 2016 الى 2022 ارتفعت القروض المقدمة لدولة حيث بلغت سنة 2016 مبلغ 2682.2 مليار دج ، وبقي هذا الارتفاع الى غاية 2022 بسبب انهيار أسعار البترول لجأت الخزينة الى الاقتراض من الجهاز المصرفي ، وتزايد في حجم الاقتراض سنتي 2021 و 2022 حيث بلغت 12908.7 مليار دج و 13376.7 مليار دج على التوالي ، ويرجع سبب الارتفاع الى ازمة كورونا واثرها على الاقتصاد.

المضاعف النقدي: لقد عرف المضاعف النقدي في الجزائر تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض من سنة 2000 الى 2012 حيث بلغ سنة 2000 3.7% مسنه 2012 بنسبه 3% ويرجع سبب التحسن هذا في المضاعف النقدي بسبب التحسن في الاصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري غير انه عرف تراجعا خلال 2013 ليصل الى 2.5 ويرجع سبب التراجع الى ارتفاع نسبه تفصيل النقدي لدى المتعاملين الاقتصاديين وضعف المنظومة المصرفية الذي جعلها عاجزه عن جمع ادخار الجمهور وليصل سنة 2022 الى 2.5% وعلى الرغم من تجاوز المضاعف النقدي (3:00) في كثير من السنوات الا ان هذا المعدل يبقى ضعيفا وهذا رغم الاصلاحات المصرفية التي حدثت.

ويتضح ان المضاعف النقدي امتاز بعدم الاستقرار خلال فترة الدراسة ، ويتطلب استقراره على الأقل استقرار العملة في التداول وبالتالي يمكن القول بان تاثير بنك الجزائر على العرض النقدي عن طريق المضاعف النقدي غير مؤكدة .

المطلب الثاني: تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022

هناك اجماع على ان قانون النقد والقرض 90/10 شكل منعطف حاسما في الاصلاحات الاقتصادية، حيث تم ادراج السياسة نقديه بأتم معنى الكلمة اي سياسة نقديه لها اهدافها وادواتها. في هذا المطلب سنتطرق الى تحليل اهم ادوات السياسة النقدية وربطها بأهدافها.

الفرع الأول: تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2022.

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعه من الادوات ادخل بنك الجزائر نظام البرمجة المالية لكن السياسة النقدية استمرت في الاعتماد على 4 ادوات مباشرة، وفيما يلي نتبع استعراض لاهم الادوات:¹

- اعاده الخصم.
 - احتياطي اختياري.
 - سياسة السوق المفتوحة.
 - عمليات استرجاع السيولة.
 - تسهيلات الودائع المتعلقة بالفائدة.
- 1-1 معدل اعاده الخصم:**

يعتبر احد الادوات الأساسية في السياسة النقدية يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدره البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة او بالنقصان اذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 90/10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفقه معيار المفاضلة في منح القروض يطبق معدل اعاده الخصم بكل قطاع والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده وفي كل بداية كل سنة يقوم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق اهداف القصوى التي تكون قابله لإعادة الخصم.² وجدول التالي يوضح تطور معدل اعاده الخصم في الجزائر خلال الفترة [2000 - 2022]

الجدول 03: تطور معدل اعاده الخصم خلال الفترة 2000 الى 2022.

سنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل	7.5	6.00	5.5	4.5	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00

2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
3.5	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75

المصدر: من اعداد الطالبة.

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية 2008 - 2022.

التقارير الثانوية الصادرة عن بنك الجزائر من 2006 الى 2022.

¹فتيحة بن عليه، تحليل وتقييم ادوات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعه الجزائر، 2018 - 2019، ص 131.

²قتشام اسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر، مجله الاقتصاد الصناعي، جامعه زيان عاشور بالجلفة، المجلد 11، العدد 02، 2021 ص 53.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه انخفاض في معدل اعاده الخصم خلال الفترة 2000 الى 2004 بمعدلات متقاربة بين السنوات فنلاحظ ان بنك الجزائر طبق سياسة انكماشية التي انعكست على معدل اعاده الخصم فعرف مرحله انخفاض مستمر ومتواصل ثم نلاحظ بقاء بالثبات خلال سنة 2004 الى سنة 2015 لفترة طويلة ثم تلاهوا انخفاض سنة 2016 ليصل الى 3.5% وفي سنة 2017 رفع بنك الجزائر نسبه اعاده الخصم الى 3.75% كمحاولة لامتناس السيولة وتخفيض معدلات الفائدة وبقي على حاله الى غاية 2022 الى انه لم يحدث عليه تغيير في ظل ازمه جائحه كورونا.

2-1 الاحتياطي الاجباري

في إطار التعديلات التي مسج قانون النقد والقرض تم ادراج اداء الاحتياطي الاجباري باعتباره احد الضمانات لجمهور المودعين، واداه من ادوات السياسة النقدية تعد الجزائر من بين الدول التي تمنح عوائد على الاحتياطات الإلجبارية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي او بما يسمى "معدل مكافاة في الاحتياطي الاجباري حيث شكل هذا الاحتياطات مجموع ودائع البنوك بالدينار مهما كانت طبيعتها ودائع لأجل ودائع تحت الطلب دفاتر الاحتياطي (سندات الصندوق....)"¹ والجدول التالي يبين تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة [2000-2020].

الجدول 04: تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة 2000-2022.

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	3	3	4.25	6.25	6.56	6.50	6.50	6.50	8.00	8.00	9	9	11	12	12	12

2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
8	4	10	10	3	2	2

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية من 2008 الى 2022.

التقارير السنوية الصادرة على بنك الجزائر 2004 الى 2022.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان معدل الاحتياطي الاجباري في ارتفاع مستمر حيث كان سنتي 2000 والفين واحد ثابت بمعدل 3% الا انه بدا الارتفاع تدريجيا سنة 2002 و 2003 ليصل الى 4.25% و 6.25% وبقي ثابتا من سنة 2004 الى 2006 بمعدل 6.5% ثم عود الارتفاع سنة 2007 وذلك وفق لتعليمه (13.07) المؤرخة في 2007/12/24 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الاجباري حيث ارتفعت النسبة من 6.5 الى 8% سنة 2008 لتبقى على ارتفاع مستمر من سنة 2009 الى سنة 2015 ثم عاودت الانخفاض سنة 2016 بمعدل 8%

¹بن ديبية يمينة، نحو سياسة نقدية من منظور اسلامي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال،

جامعه الجزائر 2017 2020 ص 186.

و4% سنة 2017 وارتفعت تدريجيا سنة 2018 الى 10% واستقرت سنة 2019 ويعود هذا الارتفاع في السيولة في البنوك التجارية سببها الارتفاع الطفيف في اسعار المحروقات.

وبسبب الوضعية الاقتصادية سنة 2020 واثار الازمة الصحية COVID قام بنك الجزائر بالعمل على مجابتهتها من خلال ادواته النقدية فقام بتخفيض الاحتياطي الاجباري الى 3% سنة 2020 وفي سنة 2021 في ظل جائحه كورونا عقدت اللجنة المصرفية اجتماعا ينص فيه على خفض معدل الاحتياطي الاجباري من 3% سنة 2020 الى 2% سنة 2021 ل يبقى على حاله سنة 2022.

1-3 عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها اقل من ستة اشهر وسندات خاصة قابله للخصم او بغرض منح قروض وقد حدد قانون 90 10 القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن للبنك الجزائر ان يجريها على العمليات على الا تتجاوز سقف 20% من الايرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة غير ان هذا السقف تم التخلي عنه عند اصدار قانون 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض رغم فعالية الأداة الا انه لم يطبقها الامر وحده بصفه تجريبيه في سنة 1996 وشملت مبلغ 4 مليون دينار جزائري بمعدل الفائدة 14.94 وقام بنك الجزائر بإصدار تعليمه رقم 06-16 المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة حيث سمحت عمليه السوق المفتوحة لسبعة ايام و 3 و 6 و 12 شهر بمعدل فائدة توجييهي 3.5% بإعطاء ديناميكية للسوق النقدية بين المصارف غير انها تعتبر اداه فعاله لإدارة السياسة النقدية.¹

أولاً: ادوات اخرى للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022

هناك ادوات اخرى للسياسة النقدية تم استعمالها من طرف السلطات النقدية الجزائرية من اجل تحقيق اهداف السياسة النقدية نذكر منها:

أ- آلية استرجاع السيولة بالمناقصة

آلية استرجاع السيولة بالمناقصة تقيه استخدامها بنك الجزائر سنة 2002 لسحب فوائد السيولة حيث تتم عبر فترات من 07 ايام الى 06 اشهر.²

- استرجاع السيولة لمدة 7 أيام.
- استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر.

¹أكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي، مجله الاقتصاد والتنمية، جامعة الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022 ص 16.

²لعتروس فطيمة، بجح عبد القادر، دور البنك الجزائر في ضبط السوق النقدية، مجله اقتصاديات شمال افريقيا، جامعه سيدي بلعباس، المجلد 17، العدد 26، 2021 ص 93.

- استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر

الجدول 05: تطور آلية استرجاع الدولة بالمناقصة في الجزائر 2000 - 2022.

الوحدة: نسبه مئوية %

سنوات	استرجاع السيولة ل 7 أيام	استرجاع السيولة ل 3 أشهر	استرجاع السيولة ل 6 أشهر
2000	-	-	-
2001	-	-	-
2002	2.75	-	-
2003	1.75	-	-
2004	0.75	-	-
2005	1.25	1.9	-
2006	1.25	2.00	-
2007	1.25	2.50	-
2008	1.25	2.00	-
2009	0.75	1.25	-
2010	0.75	1.25	-
2011	0.75	1.25	-
2012	0.75	1.25	-
2013	0.75	1.25	1.5
2014	0.75	1.25	1.5
2015	0.75	1.25	1.5
2016	0.75	1.25	1.5
2017	-	-	-
2018	3.50	-	-
2019	3.50	-	-
2020	-	-	-
2021	-	-	-
2022	-	-	-

من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الثانوية لبنك الجزائر في 2008 - 2022

النشرات الإحصائية لبنك الجزائر 2004 - 2022.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 معدلات عمليات استرجاع السيولة لمدة 7 ايام ولمده 3 أشهر و 6 أشهر

- تعتبر اداء استرجاع السيولة الأداة الفعالة التي يعتمد عليها بنك الجزائر في ادارته السياسة النقدية وامتصاص السيولة الفائضة، فنلاحظ ان معدلات استرجاع السيولة عرفت تغيرات دوريه بين الانخفاض والارتفاع حيث دخلت اداء استرجاع السيولة 07 ايام سنة 2002 بمعدل 2.75% وليقوم بنك الجزائر بتخفيض المعدل سنويا بعد ما كان 2.75% سنة 2002 ليصل الى 0.75% سنة 2016 وتوقف العمل به سنة 2017 بسبب ظهور فائض في السيولة ثم عاود العمل به سنة 2018 و 2019 من جديد بمعدل 3.5% ثم توقف العمل به سنة 2020.

- أما فيما يخص استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر: فبدأ العمل به سنة 2005 بمعدل 1.9% إلى غاية 2008 وصل الى 2% ثم قام بنك الجزائر بتخفيضها سنة 2009 الى 1.25 بعدما كانت 2% وليواصل العمل بها بمعدل ثابت 1.25% إلى سنة 2015 ثم توقف العمل بها.

- أما بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة 6 أشهر فبدأ العمل بها سنة 2013 بمعدل 1.5% من سنة 2013 الى 2016 بنفس النسبة ثم توقف بنك الجزائر عن استعمال هذه الأداة بسبب نقص السيولة والراجع لانخفاض اسعار البترول التي كانت سبب من انخفاض الاصول الخارجية.

ب- تسهيلات الودائع المغلقة بالفائدة:

تعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على يابض، تأخذ شكل صوره قرض البنوك التجارية لبنك الجزائر، ويستحق عنه فائدة تحسب على اساس فتره استحقاقه ومعدل فائدة الثابت يحدده بنك الجزائر.¹ والجدول التالي يوضح تسهيلات الودائع المغلقة بالفائدة من الجزائر خلال الفترة [2000 - 2022].

الجدول رقم 06: تسهيلات الودائع المتعلقة بالفائدة في الجزائر خلال الفترة [2000-2022]

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ت و م ن	-	-	-	-	-	0.30	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30

2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
0.30	-	-	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2006 - 2022.

¹ حسين بن العاربية، عبد السلام يا البالي، تحليل فعالية ادوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، بدون مجلد، بدون عدد، اكتوبر 2017 صفحة 205.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه تسهيلات الودائع المغلفة بالفائدة بدأ العمل بها سنة 2005 حيث تميزت بالثبات طوال فترة تطبيقها الا سنتي 2017 و 2007 حيث ارتفعت الى 0.75%، وهنا سنة 2005 الى سنة 2008 كانت هذه الأداة ناشطة في امتصاص فائض السيولة وبعد هذه الفترة فقدت هذه الأداة نشاطها، ليتم التوقف عن استعمالها بسبب التراجع الكبير في حجم السيولة المصرفية سنة 2017 والتوجه الى ادوات السياسة النقدية الاخرى التي تعمل على ضخ السيولة وهذا بسبب التراجع المسجل في اسعار المحروقات التي ادت الى تراجع نسبه الاحتياطات الخارجية والتي انعكست بدورها على السيولة وكانت سببا في انخفاضها.

الفرع الثاني: تحليل اهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000 - 2022

سنوضح من خلال هذا الفرع اهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة [2000 2022] وبالتالي فقط كانت السياسة النقدية الأداة الهامة بيد السلطة النقدية لتحقيق اهدافها والمتمثلة فيما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي

- مكافحه البطالة تحقيق تشغيل كامل، توازن ميزان المدفوعات، مكافحه ارتفاع الاسعار ومكافحه التضخم.

ولدراسة مختلف هذه الاهداف سنستعين بالإحصائيات التالية في الجزائر خلال الفترة [2000-2022].

1-2 السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

بينت معظم الدراسات عدم وجود علاقة بين الناتج المحلي والاستقلالية، الا انه هناك من قال بوجود علاقة طردية، فكلما كان الناتج المحلي كبير كان البنك المركزي اكثر استقلاليه، ويعتبر تحقيق النمو الاقتصادي احد الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية، والذي يتحقق من الاستثمار، وتحريك الطاقة الإنتاجية بشكل مستمر، مما يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسته نقديه توسعيه، متابعه حساب لمعدل النمو الاقتصادي على اساس الناتج المحلي الاجمالي¹. وفيما يلي جدول يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة [2000 2022].

الجدول 07: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

الوحدة: %نسبة مئوية

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل %	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.3	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.4	2.8	3.8	3.7

2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
3.2	1.4	1.2	1	-5.10	3.5	2.8

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي، يوم 25-5-2023، على الساعة 14:15

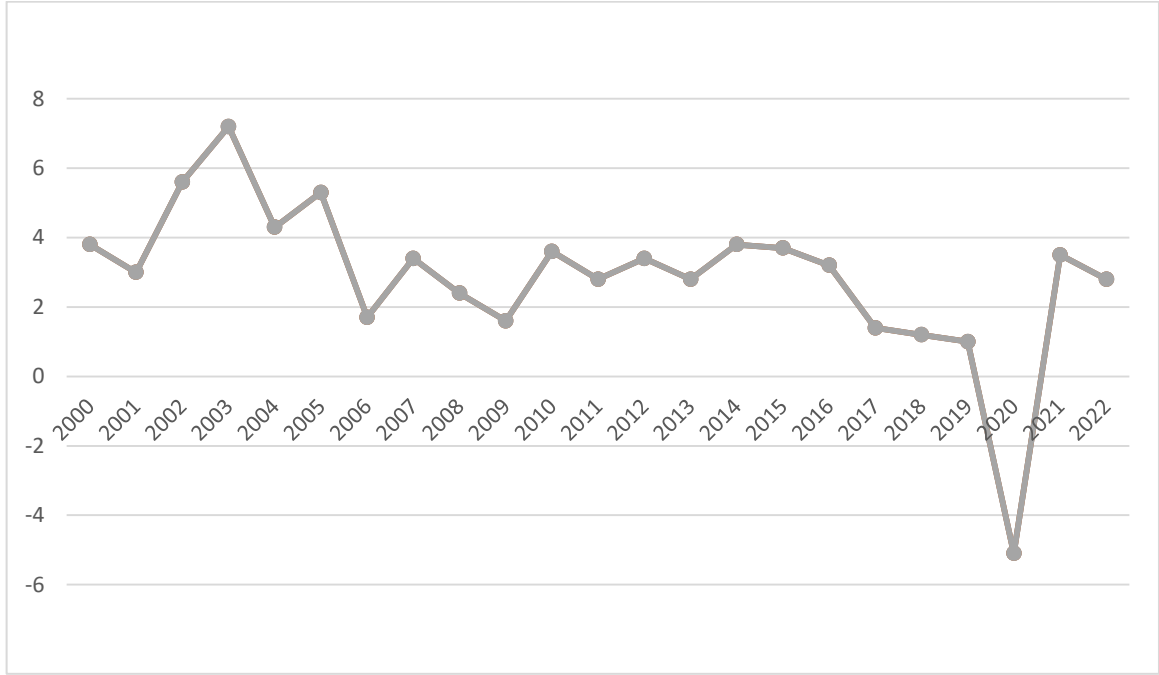
[HTTPS://dataalbankdwali.org](https://dataalbankdwali.org)

الديوان الوطني للإحصائيات

¹بوكر شاوي ابراهيم، استقلاله البنوك المركزية في رسم معالم السياسة النقدية، أطروحة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص

ماليه، جامعه ابي بكر بلقايد تلمسان، 2019 2020، صفحه 231.

الشكل 07: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول اعلاه

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 الى 2022: شهاده معدلات النمو انخفاض سنة 2000 2001 بمعدل 3.8% و 3% على التوالي نفس سبب هذا الانخفاض حجم الاستثمارات والانخفاض في اسعار البترول، وليرتفع بعدها سنة 2002 الى 5.6% وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول الذي ادى إلى إنعاش الاقتصاد والذي سمحت بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي والذي كان ضمن أهدافه رفع معدلات النمو الاقتصادي ليرتفع بعد ذلك سنة 2003 إلى 7.2% اذ انه تراجع سنة 2004 الى 4.3% ويرجع التحسن الملحوظ خلال سنوات 2001 الى 2003 ارتفاع أسعار البترول.

أما في سنة 2005 الى 2009 حيث ان معدلات النمو شهدت تراجع طفيف حيث بلغ سنة 2005 5.6% إلا أنه انخفض سنة 2006 ليلغ 1.7% وهذا مرتبط بتدهور أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على الغاز في الدول الأوروبية، يعاود الارتفاع سنة 2007 بنسبة 3.4% وعاود الانخفاض سنتي 2008 و2009 حيث بلغ 2.4% و 1.6% وبسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول.

أما سنة 2010 الى 2014، لقد تزامن هذا مع البرنامج مع مخطط الخماسي حيث سجلت معدل نمو قدره 3.6% سنة 2010 وعاود الا انه بقي متذبذبا سنة 2 لينخفض سنة 2011 بنسبه 2.8% وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات ليبقى ينخفض ويرتفع الى غاية 2014.

اما في سنة 2015 الى غاية 2022 عرف النمو الاقتصادي انخفاض حيث بلغ سنة 2014 بنسبه 3.8% الى ان وصل سنة 2019 ليصل الى 0.8% بسبب انخفاض معدل النمو وقدرت سنة 2020 بنسبه النمو (-5.1%) وذلك بسبب وباء كورونا وما احدثته في الاقتصاد العالمي سواء من غلق مؤسسات اقتصاديه وغيرها، فحسب البنك الدولي يتوقع الاقتصاد الجزائري انتعاش بعد الانكماش الذي شهده سنة 2020 لتنعش سنة 2022 لتصل إلى 3.5% و2.8% سنة 2022 بسبب تحسن الوضع الاقتصادي.

2-2 السياسة النقدية والبطالة

تمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، وترتبط بشكل كبير بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، ولذا فان عدم تحقيق هذا الاخير ينعكس سلبا على مستوى التشغيل وهو ما يحمل السياسة النقدية انعكاسا اخر يظهر من خلال عدم امتصاص ما هو الواقع في الاقتصاد الجزائري.¹ والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022.

الجدول 08: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022.

الوحدة: %

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل	28.89	27.30	25.70	23.70	17.7	15.30	12.3	13.80	11.30	10.20	10.00	10.00	10.00	9.8	10.60
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022							
	11.20	10.50	11.70	11.70	11.4	13	11.70	11.5							

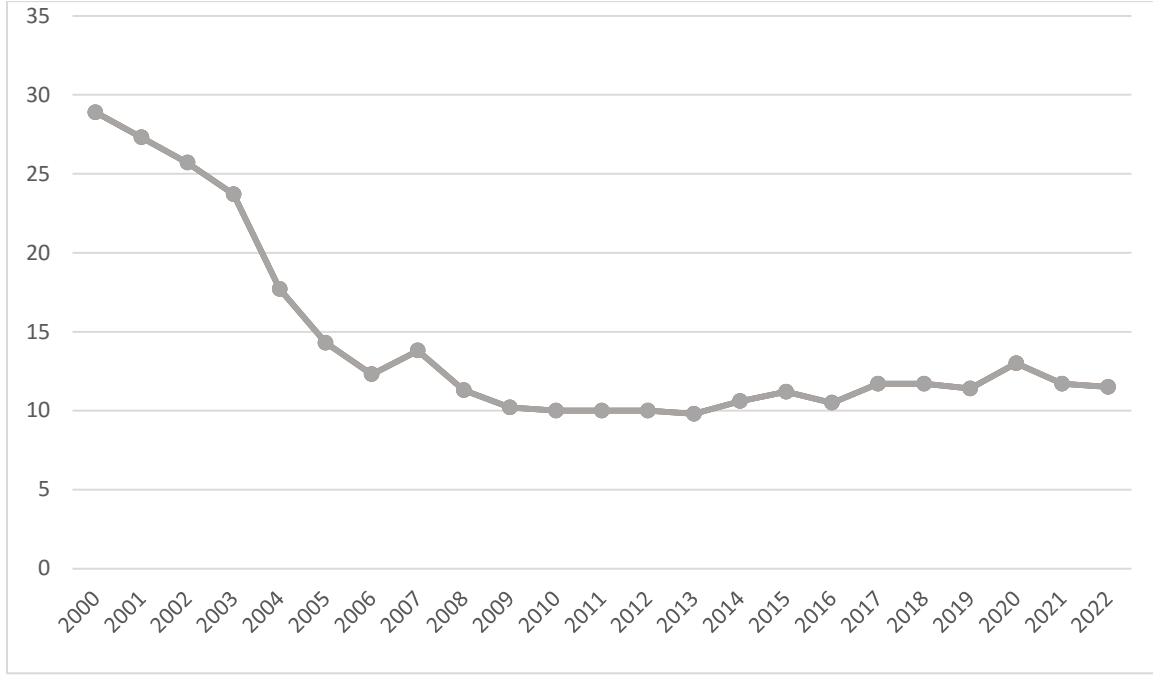
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات. يوم 28-5-2023، على الساعة 11:25

[HTTPS://www.onz.dz](https://www.onz.dz)

[HTTPS://www.albankaldawli.org](https://www.albankaldawli.org)

¹ حفصي بونبعو ياسين، يونسى محمد، خريسي فاطمة الزهراء، مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجله دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 03 تيبازة 2021، صفحه 473.

الشكل 08: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022.



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدلات البطالة عرفت تراجع محسوس خلال سنوات الدراسة من 2000 الى 2022.

حيث انها تراجعت سنة 2000 التي كانت تبلغ 28.8% الى ان وصلت الى 9.8% سنة 2013 ويعود سبب انخفاض في إطلاق الحكومة لبرامج الإنعاش الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي والذي تزامن مع فترة ارتفاع أسعار البترول وساهم هذا في انخفاض معدلات البطالة عن طريق خلق مناصب شغل جديدة وهذا نتيجة إطلاق الحكومة برامج الإنعاش الاقتصادي عندك لدعم النمو في حين أن السياسة النقدية في تلك الفترة لم يكن لها دور فعال في تخفيض معدلات البطالة بسبب توجهاتها الانكماشية كانت تهدف الى تحقيق امتصاص الفائض من السيولة عن طريق أدواتها الغير مباشرة.

اما خلال الفترة 2014 الى 2022 عرفه معدل البطالة ارتفاع تدريجيا في حين بلغ المعدل الأقصى سنة 2021، 13% ومما أدى الى غلق المصانع والشركات وأصحاب المهن الحرة ويدخل هذا الارتفاع بسبب القيود التي فرضتها جائحة كورونا عندك الذي ادى الى تجميد التوظيف مؤقتا، وبدأت في الانخفاض نسبيا سنة 2021 ليصل الى 12.7% الا انخفاض قليل جدا وهذا بسبب عودة النشاط الاقتصادي نسبيا في ظل جائحة كورونا ثم عاود الانخفاض سنة 2022 بنسبة 11.5% وذلك بسبب الانعاش مع الوضع الحالي انداك.

2-3 السياسة النقدية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يرتبط هذا الهدف بتحسيس وضعيه ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار اسعار الصرف، وقد عرف ميزان المدفوعات تطورات هامه، فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبه كبيره على صادرات المحروقات، لذا تبقى وضعيته رهينه اسعار المحروقات في السوق العالمية.¹ والجدول التالي يبين تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022.

الجدول 09: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022

الوحدة مليار دولار

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م م	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.74	17.73	29.55	36.99	3.86	12.22	17.4	12.05	0.13	-5.88	-27.5

2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
-26.3	-22.7	-16.91	-16.93	-18.71	-4.79	6.5

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الجزائري ، يوم 29-5-2023 ، على الساعة 15:15 ، على الموقع.

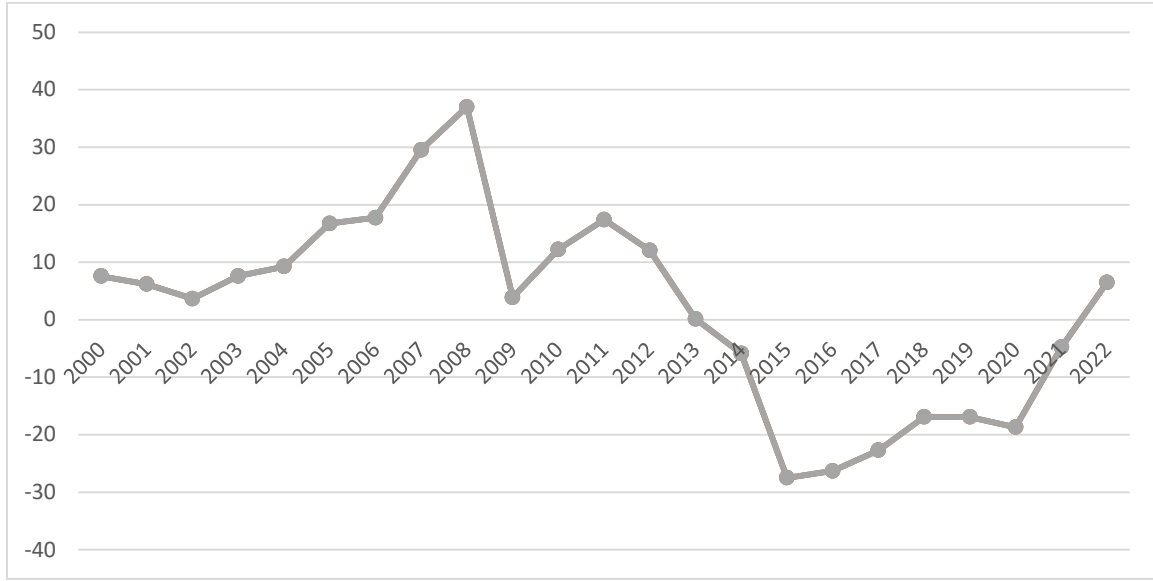
[HTTPS://www.bank.ofalgeria.dz](https://www.bank.ofalgeria.dz)

النشرة الثلاثية لبنك الجزائر 2008 الى 2021.

[Https://www.bankaldwali.org](https://www.bankaldwali.org)

¹فتيحة بن عليه، صالح التومي، تحليل وتقييم ادوات السياسة النقدية في التحقيق الاهداف السياسية الاقتصادية الكلية، مجله اقتصاديات شمال افريقيا،... مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعه الجزائر، المجلد 16، العدد 22، 2020، صفحه 60.

الشكل رقم 09: تطورات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022



المصدر من اعداد الطالبية بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال جدول اعلاه ان ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 الى 2014 سجلت فائض مستمر وامتزاد بداية من 2000 باستثناء سنتين 2001 و 2002 فقد انخفض قليلا حيث بلغ 7.57% و 6.19% مليار دولار امريكي وعاود الارتفاع سنة 2003 بنسبه 7.59 م د ج وواصل الارتفاع الى غاية 2008 حيث بلغ 36.99% ثم عاود الانخفاض سنة 2009 الى أدنى مستوى ب 3.86% م د ج وهذا الانخفاض راجع الى الازمه المالية وما صاحبها من انخفاض في اسعار البترول، الى انه عاود الارتفاع تدريجيا بداية من سنة 2010 بقيمة 15.58 مليار دولار وبقيت الجزائر تتابع برامجها التنموية في ظل برامج الانعاش الاقتصادي الا ان ميزان المدفوعات انخفض ليسجل سنة 2013 بمقدار 0.13% مليار دولار وتليه سنة 2014 الذي سجل عجز بنسبه 5.80 مليار دولار بسبب انخفاض اسعار البترول وارتفاع قيمه الواردات.

اما في سنة 2014 الى غاية 2022 فقط تميزت هذه المرحلة بعجز كلي في ميزان المدفوعات حيث ارتفع من -5.80 مليار دولار سنة 2014 الى -27.54 مليار دولار سنة 2015 ثم انخفض العجز سنة 2018 الى غاية -15.82 مليار دولار وبقي العجز الى غاية 2020 حيث تقدر ب -18.71 مليار دولار ويرجع اسباب هذا العجز انخفاض اسعار البترول في السوق العالمية وانخفاض قيمه الصادرات وبداية مرحله كورونا في نهاية 2019 الى غاية 2021 والدخول في صراعات صحيه جراء هذا الوباء حيث ارتفع سنتي 2021 و 2022 نسبيا ليصل الى -4.79 مليار دولار وانخفض وعاود الاستقرار سنة 2022 ليصل الى 6.5 مليار دولار بسبب الخروج من الازمه العالمية والعودة الى الحياه الطبيعية وعوده المعاملات التجارية.

2-4 التضخم وسياسه استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022.

أ- التضخم: يعتبر هدف استقرار الاسعار أحد اهداف السياسة النقدية في الجزائر، وان التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في التضخم يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية.¹

ب- سياسة استهداف التضخم: عرفها محافظ بنك إنجلترا king فان استهداف التضخم هو عبارته عن إطار تحليلي هدفه الاول تحقيق الاستقرار النقدي على المدى البعيد مع الاخذ بعين الاعتبار ركيزتين اساسيتين هما: الاولى: تتمثل في اعلان عن معدل التضخم المستهدف على المدى المتوسط. والثانية: تتعلق بالاستجابة للصدمات في المدى القصير.²

والجدول الاتي يبين تطور معدلات التضخم ومعدل استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022.

الجدول 10: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022.

الوحدة: %

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم الفعلي	0.3	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.33	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.8
معدل تضخم مستهدف			03	03	03	03	04.03	04.03	04	04	04	04	04	04	04	04

2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
6.4	5.5	4.3	1.95	2.4	7.2	9.3
04	04	04	04	04	04	04

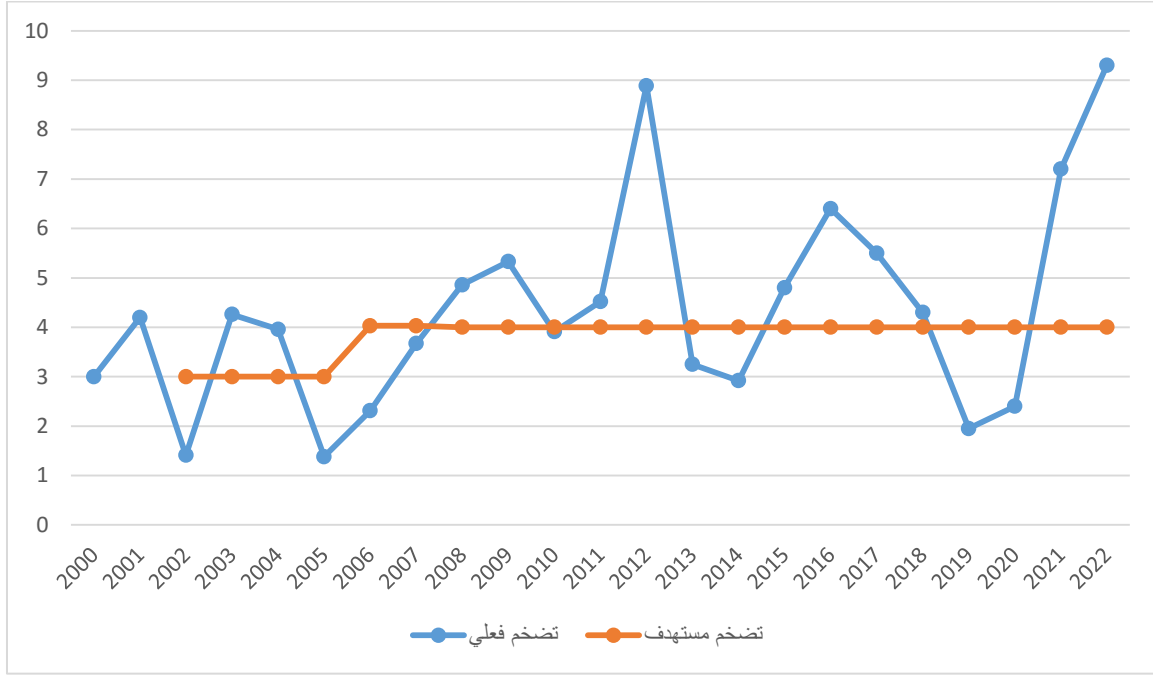
المصدر من اعداد الطالبة بناء على بنك الجزائر والبنك الدولي ، يوم 2023-6-1، على الساعة 12:25 .

<https://www.bankofalgeria.dz>
[HTTPS://dala.alban.kadwali.org](https://dala.alban.kadwali.org)

¹ محمد نشيد بوسيواله، استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعه الجزائر 2015 - 2016، صفحة 122.

² زكريا خلف الله، صرامة عبد الواحد، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو استراتيجية التضخم، مجله العلوم الإنسانية ام البواقي 2017، صفحة 13.

الشكل 10: تطور معدلات التضخم واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2022.



المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان معدل التضخم خلال الفترة 2000 الى 2022 شهد نوعا من التذبذبات حيث ادى نمو الكتلة النقدية الى ارتفاع معدل التضخم سنة 2002 حيث بلغ 4.22% مقابل سنة 2000 بمعدل 0.33% وهو ما ادنى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال، و لينخفض بعدها سنة 2001 الى 1.4% بعد تراجع نمو الكتلة النقدية وتباطؤ ارتفاع اسعار المواد الغذائية، كما ارتفع سنة 2003 و 2004 حيث بلغ 4.3% و 4% على الترتيب بسبب زيادة النفقات الدولية وزيادة مداخيل الاسر وضعف الانتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال العرض والطلب لينخفض بعد ذلك الى 1.38% سنة 2005 و 2006 بمعدل 2.3% وبدا بالارتفاع الى غايه 2009 وذلك بسبب ارتفاع الاسعار بنسبه 5.73% مقارنة مع سنة 2008 حيث بلغ 4.86% وهذا بسبب الزيادة في الرقم النهائي للأسعار.

وبعد كل هذه الارتفاعات انخفض معدل التضخم سنة 2010 الى 3.91% بسبب تحسن سعر الصرف الفعلي الذي ساهم في الحد من التضخم ولكن سرعان ما عاود الارتفاع سنة 2011 اذ بلغ 4.52% بسبب ارتفاع المتوسط للأسعار المنتوجات الزراعية وزيادة نمو الكتلة النقدية الناتج عن الزيادة في التدفقات العمومية، وفي سنة 2012 ارتفع الى 8.89% ويعود هذا الارتفاع لأسعار المنتوجات الفلاحية الطازجة وانخفض خلال السنوات 2013 و 2014 و 2015 و عود الارتفاع سنة 2016 بمعدل 6.4% بسبب ارتفاع اسعار السكر و الزيوت الغذائية في الاسواق العالمية وبقية في ارتفاع خلال 2017 و 2018 ثم عاود الانخفاض سنة 2019 ليصل الى 1.95% معاوده الارتفاع سنة 2020 ليصل الى 2.4% و 2021 بلغ 7.2% وذلك بسبب تداعيات ازمة كورونا وزيادة

الاسعار في المواد الغذائية، و ليصل سنة 2022 الى 9.3% وهذا بسبب زياده المنتجات الغذائية راجع لتأثير الازمه على الاقتصاد الجزائري وهو اعلى مستوى يصل اليه التضخم.

سياسة استهداف التضخم:

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان الجزائر بدأت الشروع في سياسة استهداف التضخم منذ سنة 2002 وبمعدل 3% والى غاية 2005، ثم حدد المجال 03-04% سنتين 2006 و 2007 بسبب ارتفاع التضخم المستورد ليستهدف بداية في سنة 2008 المعدل 4% كنتيجة لارتفاع وتيره التضخم المستورد الى غاية 2010 بقي المعدل في حدود 4%.

ومن سنة 2011 الى غاية 2022: يعد تعديل قانون النقد والقرض بموجب الامر 10-4 حيث ابتداء من 2011 الى غاية اليوم حددت السلطات 4% كمعدل مستهدف للتضخم يعتبر ذلك اول اتجاه نحو استهداف التضخم بصفه مباشره وصريحه في الجزائر.

المطلب الثالث: عوامل ضعف وشروط نجاح السياسة في الجزائر

تعاني الدول من اختلال في التوازن الاقتصادي، واختلال في علاقاتها الاقتصادية، ومن ثم فعند فحص عناصر السياسة النقدية في الدول النامية نجد انها على تحتوي على عناصر النجاح ومن هذا المطلب سنحاول تبين ذلك.

الفرع الاول: عوامل نجاح السياسة النقدية في الجزائر

ان نجاح السياسة النقدية يتوقف على مجموعه من العوامل والشروط من أبرزها:¹

- تحديد اهداف السياسة النقدية بدقه وهذا نظرا لتعارض الكثير من الاهداف المسطرة لابد من ضرورة تنميه الوعي الادخاري لدى مختلف الاعوان الاقتصاديين.
- لابد من توفر اسواق ماليه ونقديه منظمه ومنتطورة.
- العمل على استقلاله البنك المركزي عن الحكومة.
- العمل على محاربه ظاهره الاقتصاد عبر الرسمي.
- لابد من اعاده تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف اساليبها.
- يجب اعاده الاعتبار لدور البنوك بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسة بالدولة وذلك في حدود ما للدولة من حقوق وعليها من واجبات من المساهمين احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة.
- اتباع السياسة ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد مع تكرير وسائل الدفعة وتعميم استعمالها.

¹بن بوريان محمد، ستيتو مليكة، مسار السياسة النقدية وأثرها على التحول الاقتصادي، مجله العلوم الاقتصادية، جامعه تلمسان، المجلد 02، العدد 02، افريل 2007، ص 60.

- ضرورة نظام معلوماتي فعال.

- تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة.

الفرع الثاني: عوامل ضعف السياسة النقدية في الجزائر

عند فحص عناصر السياسة النقدية في الدول النامية، نجد ان هذه الدول تفتقد عناصر نجاح هذه السياسة منها:¹

الافتقار إلى أسواق نقدية منظمه، كما أنها تتميز بضيق نطاق الاسواق المالية ان وجدت وهو ما يؤدي الى ضعف فعالية سياسة معدل الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع.

- نتيجة لضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في تأثير على عمل البنوك التجارية، فان ذلك يجول دون قيام البنوك التجارية باي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.

- ضعف الوعي النقدي والبنكي، حيث يتجه الافراد في الدول النامية الى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عمله وليس ودائع او اوراق ماليه.

- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، تقلب وضع موازين المدفوعات وتخلف النظم الضريبية وبالتالي يحول دون تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

- ومن بين اهداف السياسة النقدية هدف استقرار الاسعار، واذ كان هذا الهدف يلائم الدول المتقدمة فهو لا يلائم الدول النامية.

- تواجه الاقتصاديات النامية ضيق نظام الاصول المالية، وادوات الائتمان التي يتم من خلالها تعبئه المدخرات وتجميعها الى المستثمرين، وهذه الوظيفة من المفترض ان يقوم بها السوق النقدي والمالي لهذا تعاني من الضعف والتخلف.

بالنسبة لمكونات الكتلة النقدية، فلا يلاحظ أن نسبة العمالة المتداولة الى عرض النقود تمثل نسبة عالية نسبيا، وكل ما زادت هذه النسبة زادت الممارسات الائتمانية.

وبالتالي فان السياسة النقدية في البلدان اقل فعالية مقارنة بالدول المتقدمة، بسبب العلاقات المحلية واختلال هيكل الائتمان القائم في تلك الدول، كما نجد أن السياسة النقدية عاجزة عن المساهمة كثيرا في تدعيم نمو هذه الدول.

¹ بلغروز بن علي، مرجع سبق ذكره صفحه 193.

خلاصه الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نتعرض إلى الإطار القانوني للسياسة النقدية ومختلف التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض 10/90، بالإضافة إلى دراسة فعالية السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2022 وذلك باستعمال أدواتها المناسبة التي تتفق مع أهدافها النهائية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها.

ومن خلال هذا الفصل حاولت الجزائر تحقيق أهدافها المتمثلة في: (استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق النمو الاقتصادي، مكافحه البطالة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات) بمختلف أدواتها المباشرة، إلا انه يبقى هدف استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي مقارنة بالأهداف الأخرى.

خاتمة

تعتبر السياسة النقدية احد مكونات السياسة الاقتصادية، وتتمثل في مجمل الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في الدول من اجل التأثير على العرض النقدي ومستوى النشاط، وتستخدم السياسة النقدية في اجل تحقيق أهدافها مجموعه من الأدوات المباشرة والغير المباشرة وتهدف الأدوات الغير مباشرة إلى التأثير حجم الائتمان وتمثل أهم هذه الأدوات في الاحتياطي الإجباري وسعر الخصم والسوق المفتوحة، وتسعى السياسة النقدية بالإضافة إلى الأدوات التوعوية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها، مكافحة البطالة، تحقيق نمو اقتصادي، تشغيل الكامل وتحقيق توازن داخلي وخارجي في ميزان المدفوعات، مولاي عدم قدره السلطة النقدية في التأثير عليها لجأن إلى مجموعه من الأهداف أوليه ووسيطه للتأثير على عرض النقدي.

وخلصت هذه الدراسة أن الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2022 يستمد من قانون النقد والقرض 10/90 والتعديلات التي مست بعد ذلك، وتكمن فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية كما اعتمدت الجزائر على أساليب مراقبه الكتلة النقدية ومقابلاتها التي تمثل في الأصول الخارجية والقروض المقدمة للدولة والاقتصاد حيث حاولت الجزائر تطبيق سياسة نقدية فعالة رامية إلى تحقيق الاستقرار النقدي ومحاربه التضخم.

✓ النتائج المتوصل اليها:

من خلال الدراسة تمكنا من التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

- السياسة النقدية تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية فهي أداة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من قبل الدولة.
- تطبق الجزائر مجموعة من التدابير والسياسات بالإضافة الى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يساعد على تخفيض معدلات البطالة.
- يعتبر معدل الاحتياطي الاجباري من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق أهدافه النهائية.
- إن الهدف الأساسي للسلطات النقدية هو محاربة التضخم واستقرار الأسعار.

✓ نتائج اختبار الفرضيات.

الفرضية 1: اعتمدت السياسة النقدية في الجزائر أدوات مباشرة وغير مباشرة بعد إصلاحات قانون النقد والقرض، فرضيه صحيحة حيث تبين من خلال دراستنا أنها اعتمدت بكثرة على الأدوات مباشرة في ظل قانون النقد والقرض.

فرضية 2: يتحقق فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال تحقيقها للأهداف المسطرة من قبل البنك المركزي فرضيه صحيحة، حيث من خلال نتائج الدراسة تبين أن فعالية سياسة النقدية يتحقق بتحقق معدلات نمو مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة واستقرار المستوى الأسعار لمحاربه التضخم والتوازن في ميزان المدفوعات.

فرضية 3: السياسة النقدية فعالة في استهداف التضخم فرضيه غير محققه لان البنك المركزي يسعى إلى الحفاظ على معدل التضخم المستهدف إلا أن هذا المعدل شاهد عدم استقرار خلال فتره الدراسة.

فرضية 4: استطاعت الجزائر التحكم في الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2022 فرضية غير صحيحة وذلك لان الارتفاع في معدل السيولة يدل على استعمال المفرط للنقد و زيادة نمو الكتلة النقدية بما يفوق الحجم يجعلها اكثر عرضة للضغوط التضخمية .

✓ توصيات البحث

- ضرورة إعطاء استقلاليه أكثر للسلطات في بنك الجزائر مما يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية.
- ضرورة إتباع السياسة نقدية متكاملة هادفة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.
- إن الهدف الرئيسي أمام السلطات النقدية هو محاربه التضخم واستقرار مستويات الأسعار حتى تبلغ السياسة النقدية أهدافها المسطرة.
- توفير ظروف مناسبة وضوابط أساسيه لكي تكون أكثر نجاعة وفعالية.

✓ آفاق البحث

- رغم تعدد البحوث في مجال السياسة النقدية إلا أننا بحاجة بحوث أخرى من اجل تشجيع الدفعات القادمة على إطرء المعارف العلمية وفي هذا الجانب سنشرح بعض المواضيع:
- تأثير جائحة كورونا على فعالية السياسة النقدية (نموذج بعض الدول).
 - دور السياسة النقدية في التحكم في العرض النقدي.
 - كيفية تحكم بنك الجزائر في أدوات السياسة النقدية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر
2. جبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
3. سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، ط1، الدار الجامعية الإسكندرية، 2018 – 2019.
4. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية 2010
5. عبد الرحمن محمد، السلطات النظرية الاق الكلية، ط1 محدثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2018
6. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، ديوان المصنوعات الجامعية، الجزائر 2003.
7. عبد المنعم سيد علي، نزار سعدالدين العبيسي، النقود والمصارف والأموال المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .
8. عز الدين شارون، اقتصاديات النقود واسوق رأس المال، ط1، الناشر الفا للوثائق قسنطينة الجزائر، 2020
9. عزت قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، دون ذكر طبعة، دار العلم والنشر والتوزيع بالقيوم 2005.
10. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دون ذكر طبعة، كتب الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مكتبة الاقتصاد
11. علي كنعان، النقود والصرفية والسياسة النقدية، دون ذكر طبعة، أسناء في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،.
12. محمد أحمد الافتدي، النقود والبنوك، ط1، أو من دار الكتاب الجامعي – صنعاء 2009.
13. محمد أحمد الاقتدي، الاقتصاد النقدي المصرفي، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2018.

14. محمود أحمد عباد صالح، إبراهيم جابر السيد/ مبادئ الاقتصاد الكلي في منظور سياسات الانفاق، ط 1، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، الجزائر 2020.

15. محمود حسن الوادي وآخرون، النقود والمصارف ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2010.

الاطروحات والرسائل:

الدكتوراه:

1. بروشا كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018 – 2019.
2. بقبق ليلي أسهان، آلية تأثير السلطة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، أطروحة في العلوم الاقتصادية، جامعته أبي بكر بلقايد تلمسان 2005.
3. بلعاش ميادة، أثر المصرفية الالكترونية على السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014 – 2015.
4. بن ديبية يمينة، نحو سياسة نقدية من منظور اسلامي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارته اعمال، جامعته الجزائر 2017 – 2020.
5. بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2017 – 2018.
6. بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اق مالي، جامعة لخضر بباتنة 2015 – 2016.
7. بوكر شاوي ابراهيم، استقلاله البنوك المركزية في رسم معالم السياسة النقدية، أطروحة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص ماليه، جامعته أبي بكر بلقايد تلمسان، 2019 2020.
8. حبو كريمه، السياسة النقدية في ظل الانتقالية في الجزائر، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعته الجزائر 03، 2013 – 2014.

9. حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي الباي، سيدي بلعباس 2016 - 2017.
10. خالد عبدو زامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة النقدية الاقتصادية بسوريا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق سوريا، 2005.
11. رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اق، جامعة الجزائر 2016 - 2017.
12. زاوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أ محمد بوقرة بومرداس، 2015 - 2016،
13. سعدي حديوش، أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاق تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2019 - 2020.
14. سمير ايت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعه الحاج لخضر باتنة 2013 - 2014
15. سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2018 - 2019.
16. شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017 - 2018.
17. عز الدين نادية، أثر التسيير الكمي على استقرار النظام المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019 - 2020،
18. فتيحة بن علي، تحليل وتقييم ادوات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكره الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعه الجزائر، 2018 - 2019

19. فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2017 - 2018.
20. قيدشاح مصطفى، العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي وانعكاساته على أداء السياسة النقدية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبه ماليه وبنوك، جامعه الاخضر باتنة 2020 - 2021
21. محمد محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتحفيط، جامعة دمشق، سنة 2000.
22. معمري ليلي، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة ألكلي محند أ لحاج بويرة، 2020 - 2021.
23. نبيلة دودو، فعالية السياسة النقدية غ تقليدية في إدارة أزمة الديون السيادة الاوروبية من منطقة اليورو، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرحات عباس سطيف 1، 2020 - 2021.
24. نجاعي مليكة، تقييم أداء البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبه، جامعه محمد بوضياف مسيله، 2019-2020.
25. نصر الدين بوعمامة، محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2017.

- الماجستير:

1. اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2010 - 2011
2. بشيكر عابد، نمذجة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2009 - 2010
3. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008 - 2009.

4. شملوم حسينة، أثر انتقالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، فرع بنوك ومالية، جامعة الجزائر 2001.
 5. الشيخ أحمد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2012 - 2013
 6. عبد الحميد طالب، السياسة النقدية ودورها في التنمية الاقتصادية مثال سوريا، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاق والتخطيط، جامعة حلب 1998.
 7. عبد الله ياسين، دور السياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاق تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2013 - 2014.
 8. ليلي لكحل، السياسة النقدية ومسارها، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1999.
 9. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاحتلالات الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاق تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خضير بسكرة 2002 - 2003.
 10. محمد اير أحمد آل طاهر، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، تيفوسيا 2020.
 11. محمد نشيد بوسيواله، استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعه الجزائر 2015 - 2016
 12. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصاديه، جامعة قاصدي مرياح ورقلة 2010 - 2011
- الماستر:
- خولة فرح، قياس وتحليل أثر سعر الصرف على الطلب النقدي في الجزائر، ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد نقدي وبنكي جامعة أم البواقي 2017 - 2018.

- المجالات:

1. أحمد إسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، جامعة بغداد كربلاء، 2012.
2. أكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي، مجله الاقتصاد والتنمية، جامعة الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022 .
3. باسمة كزار حسن، نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي، السياسة النقدية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز الدراسات البصيرة في الخليج العربي، دون مجلد، العدد 51 جامعة البصرة آدر 2020.
4. بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض، مجله الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعه بشار، 2012.
5. بن بوريان محمد، ستيتو مليكة، مسار السياسة النقدية وأثرها على التحول الاقتصادي، مجله العلوم الاقتصادية، جامعه تلمسان، المجلد 02، العدد 02، افريل 2007
6. بن نافلة نصيرة، فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاق، بدون مجلد، العدد ثالث، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، جوان 2018.
7. بودبودة زهرة، رياضية مصداع، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90 - 10، مجلة الاقتصاد المال والاعمال، مجلد 07، عدد 01، جامعه الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر مارس 2022
8. بوكر شاوي ابراهيم، ارزي فتيحة، تحليل مدى استقلاليه بنك الجزائر، مجله الريادة والاقتصاديات الاعمال، مجلد 06، عدد 02، جامعه تلمسان جانفي 2020 .
9. حسين بن العاربية، عبد السلام يا البالي، تحليل فعالية ادوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية، مجله اقتصاديات المال والاعمال، بدون مجلد، بدون عدد، اكتوبر 2017 .
10. حفصي بونبعو ياسين، يونس محمّد، خريسي فاطمة الزهراء، مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجله دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 03 تيبازة 2021.

11. حمداني معمر، بنابي مصطفى، السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، المجلد 05، العدد 02، 2021.
12. زكريا خلف الله، صرارمة عبد الواحد، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو استراتيجية التضخم، مجله العلوم الإنسانية ام البواقي 2017.
13. زواوي فضله، شجري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية في الجزائر، مجله البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، العدد01، مارس 2021.
14. شلغوم عميروش، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الحديدي، جامعة جيجل الجزائر، العدد 16، المجلد01، 2017.
15. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات) ط1، دار النشر والتوزيع، مصر، 2005.
16. عادل مختاري، محمد بن اليار، كمال بن دقفل، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 10، العدد 01، جامعة بوضياف مسيلة، 2021.
17. عبد اللطيف حدادي، الياس صالح، السياسة النقدية كألية لمكافحة التضخم في الجزائر، مجلة الدراسات، العدد الاق، جامعة المركز الجامعي، جامعة سيدي بلعباس الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2016.
18. عدوان علي بن سماعن حياة، دراسة تحليليه لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض، مجله البحوث العلمية، مجلد 19، العدد 1، على جامعته محمد خيضر بسكرة 2022.
19. علام أسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية، مجلة التمكين الاجتماع، جامعة أبو بكر بلعايد الجزائر، المجلد 02، العدد 03، سبتمبر 2020.
20. علي صاري، سياسة غرض النقود في الجزائر، مجله رؤى الاقتصادية، جامعته سوق اهراس، العدد السابع، ديسمبر 2014.
21. فاضل كريعة، كراز الشيباني، دور السياسة النقدية والمستحدثة في علاج التضخم، مجلة المستقرية للدراسات العربية والدولية، كلية الامام الكاظم للعلوم الإسلامية، العدد 61، 2013.

22. فتيحة بن عليه، صالح التومي، تحليل وتقييم ادوات السياسة النقدية في التحقيق الاهداف السياسية الاقتصادية الكلية، مجله اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا،... مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعه الجزائر، المجلد، 16 العدد 22، 2020 .
23. قتشام اسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر، مجله الاقتصاد الصناعي، جامعه زيان عاشور بالجلفة، المجلد، 11 العدد 02، 2021.
24. لعتروس فطيمة، بحبح عبد القادر، دور البنك الجزائر في ضبط السوق النقدية، مجله اقتصاديات شمال افريقيا، جامعه سيدي بلعباس، المجلد، 17 العدد 26، 2021
25. لورة باسم بشير الساعور، أوس فخر الدين الجويجاتي، دراسة قياسية لبعض متغيرات السياسة النقدية وأثرها على المؤشر العام للأسعار، مجلة اقتصاد الاعمال، المجلد 02، العدد 01، جامعة الموصل 2022.
26. محفوظي ابراهيم الخليل، عيجولي خالد قطر، حجم الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار، مجله دفاتر اقتصاديه، جامعه زيان عاشور الجلفة، المجلد 13، العدد 02، 2022.
27. محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، جوان 2012.
28. معيزي قوبدر، دمانوال، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جامعة البليدة، جانفي 2010.
29. نزار العيسي، تأثير التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعفة النقدي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد 21 العدد 01، 2007.
30. هایل عبد المولى طشطوش، إبراهيم عواد متساقية، التطور الاقتصادي الإسلامي للسياسة النقدية كأداة من أدوات ضبط الاق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة المجمع، العدد 15.
31. وسام مويبي، امال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في ظل تقلبات اسعار النفط، مجله العلوم الإنسانية، جامعه ام البواقي المجلد 07، العدد 02، جوان 2020.
32. يسعد عبد الرحمان، دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاق، جامعة مستغانم الجزائر.

33. يوشب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجله معارف، العدد 19 دون مجلد، قسم العلوم الاقتصادية، ديسمبر 2015.

- الملتقيات:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها ومواجهاتها في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع رهونات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر 23 - 24 /02/ 2011

2. صالح صالح، مداخلة أدوات السياسة النقدية والمالية لترشيد دور الصرفة الإسلامية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية 18 - 19 - 20 افريل 2010.

3. فاطمة الزهراء خبازي، اقتصاد المعرفة ودورها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية المربع السحري لكالدور، المؤتمر العلمي الثالث، لعلوم المعلومات قسم العلوم الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 10 - 11 أكتوبر 2017.

- المحاضرات:

1. تلمسان حنان، اقتصاد نقدي وأسواق راس المال، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس LMD قسم العلوم التجارية، جامعة ابن بكر بلقايد 2021 - 2022.

- التقارير:

1_ التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي 2004-2022

2_ النشرة الاحصائية الثلاثية 2006-2022

المواقع الالكترونية :

1_ البنك الدولي <https://dataalbankaldawli.org>

2_ الديوان الوطني للإحصائيات <https://www.ons.dz>

3_ بنك الجزائر www.bank.of.algeria.dz .